مجلس الأمة

65

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الخامس والستون -أفريل 2015

افتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2015

مشاريع قوانين تضفى على الدورة طابعا مميزا..

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يحاضر حول:

القضية الفلسطينية والرهانات التي تواجهها

أعضاء من لجنة الشؤون القانونية في ولاية تلمسان

استخراج واستلام الوثائق الجديدة.. وظروف نزلاء المؤسسات العقابية

متابعات

الالتزام بالحوار المستمر لضمان استقرار قطاع التربية

الفهرس

افتتاح الدورة الربيعية 2015

مشاريع قوانين تضفى على الدورة طابعا مميزا.. 04

جلسات

- **قانون تسوية المالية 2012 : مكافحة التهرب والغش الضريبي** 08
- **الصيد البحري وتربية المائيات: الهدف مضاعفة الإنتاج** 09

الأسئلة الشفوية

الطريق باتنة/ سطيف جاهز 10

الأخطاء في الأحكام القضائية.. وتداركها 12

الهجرة الغير شرعية .. 16

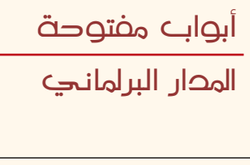

محاضرات

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يحاضر حول: القضية الفلسطينية والرهانات التي تواجهها 19

وفود 22

استقبالات 24

النشاط الخارجي 26

متابعات

ترقية المشاركة السياسية للمرأة 28

تعزيز الرقابة البرلمانية على حسابات التخصيص الخاص للخزينة 28

الالتزام بالحوار المستمر لضمان استقرار قطاع التربية 29

الخرجات الاستطلاعية

أعضاء من لجنة الشؤون القانونية في ولاية تلمسان

استخراج واستلام الوثائق الجديدة..

وظروف نزلاء المؤسسات العقابية 30

أبواب مفتوحة 32

المدار البرلماني 33

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
سليم رباحي
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

«وفقا لرسالته وفي سياق إعمال مبدأي التقييم والتقويم لضمان التحسين والتحديث ومن ثم الارتقاء، وسيرا على النهج الذي اعتمده منذ تأسيسه، يضع مجلس الأمة هذه الحصيلة لمختلف نشاطاته خلال سنة 2014 بين يدي المهتمين بالعمل البرلماني وأدائه بصفة خاصة، والرأي العام بصفة عامة».

من مقدمة «الحصيلة»

مشاريع قوانـــين تضفى على الدورة طابعا مميزا..

جرت مراسيم الافتتاح في الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الإثنين 2 مارس 2015 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وهي الجلسة التي دُعيَ إليها كل من السيدات والسادة: نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني ممثلا لرئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، أعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وكذا ممثلي وسائل الإعلام.

وهذا نص كلمة الافتتاح

كما تواعدنا منذ شهر، ها نحن نلتقي مجددا في هذه المناسبة البرلمانية المتميزة، مناسبة افتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2015.

يودي في البداية أن أتوجه باسمكم، زميلاتي زملائي، بالشكر والتقدير إلى كبار مسؤولي الدولة والسيدات والسادة الذين لبوا دعوتنا وشرفوا هيئتنا بمشاركتهم إيانا المناسبة، المناسبة التي فيها تعودنا على اللقاء للإعلان عن الانطلاق الرسمي لدورة مجلسنا العادية. في هذا اللقاء سوف نتولى إحاطتكم علمًا بمقترحات مشاريع النصوص التي تنوي الحكومة عرضها على هيئتنا ونستعرض وإياكم المحاور الكبرى لأدائنا البرلماني خلال الفترة.

وما يمكن قوله عن مضمون نشاط الدورة هو أنها ستكون ثرية بنصوصها وكثافة نشاطاتها.

وهكذا، فإن ما يربو على عشرين 20 مشروع قانون سيعرض على البرلمان خلال هذه الدورة، بعضها صوت عليه المجلس الشعبي الوطني وهو جاهز من الآن للدراسة وتحديد الموقف منه والبعض الآخر سنتولى دراسته لاحقًا، ومتى تم التصويت عليه من قبل المجلس الشعبي الوطني، وحسب المعطيات المتوفرة لدينا حتى الآن فإن مشاريع النصوص المقترحة علينا ستكون من حيث المضمون،

• إما لاستكمال تنظيم بعض القطاعات أو مراجعتها بما يجعلها أكثر عصرنة وأكثر مواكبة للتطورات وللتغيرات التي حدثت ببلادنا وفي العالم...

لذا فإن الترسانة التشريعية الحالية في بلادنا مدعوة بأن تتعزز بمشاريع قوانين جديدة من شأنها أن تغطي ميادين متعددة (اقتصادية، واجتماعية، وعلمية وثقافية، وتقنية، وتجارية إلى جانب مشاريع قوانين تتعلق بقطاع الدفاع الوطني).

• ففي الميدان الاقتصادي، سوف تكون مشاريع القوانين المقترحة إطارًا من شأنه أن يحدث حركية كبيرة في مجالات الاستثمار وتنظيم المؤسسة الاقتصادية والإشهار ومكافحة التهريب إلى جانب مشروع قانون تسوية ميزانية 2012.

• كما سيعرض على هيئتنا مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بمكافحة التهريب، الذي ينتظر منه اعتماد تدابير أكثر ردعية وأساليب أكثر نجاعة للتصدي لهذه الآفة الخطرة المضرة بالاقتصاد الوطني...

• وفيما يتعلق بمشروع القانون المتعلق بترقية الاستثمار وتطوير المؤسسة، فإنه يهدف إلى تحرير الجهد الاستثماري من العراقيل البيروقراطية ويرمي إلى إيجاد بيئة إيجابية مستقطبة للاستثمار.

• كما سيكون لمجلس الأمة الفرصة لتحديد الموقف من مشروع القانون المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، وهو سيأتي ليعطي وثبة جديدة للمؤسسة الاقتصادية العمومية بما يحقق لها المزيد من النجاعة.

• كذلك الأمر بالنسبة لمشروع القانون المتعلق بالنشاطات الإشهارية والذي ينتظر منه تنظيم نشاط ما فتئت أهميته الاقتصادية تتنامى.

• وفي الميدان الاجتماعي، سوف تتولى هيئتنا دراسة وتحديد الموقف من مشاريع قوانين تعكس حرص الدولة على إيلاء الأهمية المستحقة لتحسين حياة المواطن وتوفير ظروف العيش الكريم له.

• وبطبيعة الحال، تأتي الصحة في مقدمة تلك الاهتمامات الاجتماعية. لذلك، سيناقش أعضاء مجلس الأمة مشروع القانون المتعلق بالصحة (الذي يأتي في حينه) حيث ينتظر منه إعادة تنظيم منظومتنا الصحية واعتماد أساليب عمل جديدة تتماشى ومتطلبات الخريطة الصحية والتكفل الأمثل بالمريض.

• وفي نفس السياق، سيأتي مشروع القانون المتعلق بحماية الطفل ليسد النقص التشريعي المسجل في هذا المجال بغرض حماية الطفل من كل خطر معنوي أو جسدي، ويعمل على تعزيز التدابير الردعية ضد كل من تسول له نفسه التعدي على حرمة البراءة.

• فيما يتعلق بقطاع العدالة، سيُعرض أمام البرلمان مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات الذي سيأتي لمواكبة تشريعنا مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر بخصوص حماية المرأة من مختلف أشكال العنف الذي يمارس عليها.

• كما سيتعزز قطاع العدالة بمشروع القانون المتضمن تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة، الذي يعد من بين المهن المساعدة للعدالة. إضافة إلى كون المشروع يندرج ضمن الجهود المبذولة لإصلاح العدالة.

• وفي الشأن العلمي والثقافي، ستتعزز الجامعة الجزائرية من خلال القانون التمهيدي المتعلق بالبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا، بإطار قانوني من شأنه المساعدة على ترقية البحث العلمي وإعطائه مكانته الحقيقية كباعث لتطور وتقدم المجتمع، كما هو سيمكن الجامعة الجزائرية من اقتحام محيطها ويجعلها قاطرة لكل تطور تكنولوجي أو اقتصادي أو تقني.

• أما بخصوص مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، فسيأتي للتكفل بمختلف الجوانب المتعلقة بالكتاب من طبع ونشر وتوزيع ولتمكين الحكومة من وضع التدابير الملائمة بشأن توفير الكتاب وإيصاله للقارئ.

• وفي الميدان التجاري، فسوف يأتي مشروع القانون المنظم لعمليات استيراد وتصدير البضائع ليكيف تشريعنا التجاري مع قواعد التجارة العالمية وفي ذات الوقت ليضبط قواعد جديدة قصد حماية المستهلك والبيئة على حد سواء.

• وفي قطاع الصيد البحري، سيكون للسيدات والسادة أعضاء المجلس الفرصة لمناقشته وإبداء الموقف من مشروع القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات الذي سيأتي بدوره لاستكمال النقائص الموجودة في التشريع الحالي وليضع قواعد من شأنها أن تعمل على ترقية وتطوير وتنظيم مهنة الصيد البحري ويحافظ في ذات الوقت على ثروتنا السمكية.

• أما مشروع القانون المعدل للقانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، فإنه سيأتي لتدارك النقص الذي يعرفه هذا القطاع الحيوي وليستجيب لمتطلبات تطويره. كما أنه يندرج في إطار مواكبة التغيرات التي يعرفها قطاع الطيران المدني في العالم.

• إلى جانب هذه المشاريع، فسيحظى قطاع الجيش الوطني الشعبي بدوره بمشاريع قوانين تخص تعديل واستحداث أوسمة، لها دلالات رمزية واضحة وهي في مضمونها تعبر عن أصالة جيشنا وعن نبل الرسالة التي يحملها في نطاق حماية أمن واستقرار البلاد...

روح التعاون التي يبديها الجهاز التنفيذي مصدر ارتياح لنا..

هذا فيما يخص الجانب التشريعي، أما الجانب المتعلق بالأداء البرلماني ومراقبة العمل الحكومي، وكما جرت العادة، فإن المجلس سيواصل نشاطه سواء على مستوى اللجان، وذلك من خلال تنظيم جلسات الاستماع للاستعلام حول المسائل التي تشغل الرأي العام الوطني، أو عبر النشاطات ذات الصلة

« في الميدان الاجتماعي، سوف تتولى هيئتنا دراسة وتحديد الموقف من مشاريع قوانين تعكس حرص الدولة على إيلاء الأهمية المستحقة لتحسين حياة المواطن وتوفير ظروف العيش الكريم له».

بالتحرك الميداني أين يتعرف عضو مجلس الأمة ميدانيا على واقع التنمية المحلية ويتوقف على حقيقة الصعوبات التي تعترض عمل المجموعات المحلية، ليسهم في الأخير في إيصال انشغالات المواطن للجهات المركزية مرفوقة باقتراحات وتوصيات للجهة الوصية. وهنا أود أن أنتهز هذه السانحة لأجدد ارتياحي للتعاون الذي يبديه الجهاز التنفيذي مع هيئتنا لإنجاز هكذا نشاطات.

أثناء الدورة سيواصل أعضاء مجلس الأمة نشاطهم الرقابي من خلال الأسئلة الشفوية والكتابية التي يوجهونها لأعضاء الحكومة...

• وفي مجال ترسيخ وتعميق الثقافة البرلمانية سيعكف المجلس على تكريس التقليد الذي دأب عليه في تنظيم ندوات وأيام دراسية حول مختلف القضايا ذات الصلة بواقع مجتمعنا...

• وفي مجال النشاط الخارجي، سنواصل جهدنا في إطار الدبلوماسية البرلمانية، بالتنسيق وبالتكامل مع المجلس الشعبي الوطني، في المشاركة الفعالة في مختلف المنابر البرلمانية الإقليمية والدولية لإسماع صوت الجزائر والتعريف بمواقفها بشأن القضايا الدولية والإقليمية والدفاع عنها ؛ ونطور بنفس الوقت علاقاتنا الثنائية مع البرلمانات الشقيقة والصديقة النظيرة.

فيما يخص أوضاع بلادنا وما تعرفه ساحتنا السياسية فالعادة جرت في هيئتنا إيلائها الاهتمام المطلوب وفيها نقول أن بلادنا والحمد لله وعلى الرغم من الأعاصير التي عرفتها فإنها بنجاح اجتازت تلك الأوضاع الشاقة... وإن كانت لا تزال تعرف بعض تبعات تلك الأوضاع الناجمة عن حسابات مصالح خارجية... لكن من حسن الحظ أن أصحاب هذه المصالح لم تحقق مآربها ولا هي بلغت غايتها...

والفضل في ذلك يعود إلى الحكمة والإرادة السياسية القوية لقادتها وهي الإرادة التي بها حَصّنت الجزائر نفسها من خلال توفيرها أسباب الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية... ومن خلال اعتمادها للبرامج الطموحة الموجهة لتغطية الحاجات الاجتماعية الموجهة لصالح الفئات العريضة من المجتمع وعبر كافة ربوع الوطن...

نوايا الإضرار بالجزائر لم تفلح بفضل تماسك الجبهة الشعبية

وإذا كانت الحسابات المنطلقة من نوايا الإضرار بالجزائر، لم تفلح. فالفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى تماسك جبهتنا الوطنية الداخلية... وإلى الإدراك المبكر الذي تسلح به شعبنا والوعي الجماعي الذي تحصنت به أمتنا...

... لهذا فسيحفظ الشعب الجزائري تأكيدًا في ذاكرته الجماعية كلّ جُهد مخلص قدم... وكل مَسْعًى نبيل بذل... سواء قامت به مؤسسات الدولة على كافة مستوياتها... أو كانت وراءه أحزاب سياسية على اختلاف مشاربها... أو هو ساهم فيه قادة الرأي العام من شخصيات وطنية وفعاليات نشطة في فضاءات مجتمعنا المدني...

أيتها السيدات، أيها السادة،

... المناسبة تحتم علينا اليوم القول أيضا بأن الشعب الجزائري سيحفظ في ذاكرته كُلّ جُهد أو مسعًى أدّى إلى الوصول إلى حالة الاستقرار وعزز الأمل في المستقبل وعمل على الحفاظ على وحدة الجزائر وتثبيت أمنها...

• وبالمقابل فإن التاريخ سيكشف حقيقة أولئك الذين يختارون في – هذه المرحلة تحديدًا – زرع البلبلة وإشاعة اليأس من خلال التشكيك في الإنجازات والتسويق لتصورات مُضَلِلة وخيارات بعيدة كل البعد عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعاش.

أمام تكرار مثل هذا السلوك فإننا نتأسف لعناد وتعنّت تعكسه محاولاتٌ يائسة منخرطة في حراك يتجه إلى مصادرة الأمل والتفاؤل الذي يتطلع إليه شعبنا، محاولاتٌ أخرى تسعى – للأسف – إلى العودة بشعبنا إلى عهد المحن... والمعاناة...

«في مجال ترسيخ وتعميق الثقافة البرلمانية سيعكف المجلس على تكريس التقليد الذي دأب عليه في تنظيم ندوات وأيام دراسية حول مختلف القضايا ذات الصلة بواقع مجتمعنا»...

إن شرف انتمائنا لهذه الهيئة يملي على ضمائرنا التنبيه إلى خطورة التمادي في تعريض البلاد للمخاطر عبر استخدام الشارع مسرحًا لاستعراضات سياسية.

لكن بالمقابل (ومن حسن الحظ) فإن هذه الاستعراضات اصطَدَمتْ مثل الماضي بوعي المواطنات والمواطنين لدى رفضهم التجاوب معها...

• ولأن مواطنينا هذه المرة أيضا كانوا يتابعون بعيُون لا يَغيبُ عنها مَا خَلْفَ الشِّعَارَات، وهم يعرفون حق المعرفة التوجهات والخيارات غير المفهومة التي يتم التعبير عنها هنا وهناك...

لا أحد يُنكر على أصحاب الرأي الآخر ممارسة حقهم في التعبير عن موقفهم ورأيهم شريطة أن يكون ذلك في كنف سيادة القانون... وبالمقابل فإن الممارسة السياسية عندما تتحول إلى سلوك غير عاقل وطروحات تسعى إلى إعادة الجزائر إلى مراحل سابقة مرفوضة، وإلى تجارب عاشتها البلاد في الماضي، وودّعتها بإرادة الشعب الجزائري عبر استحقاقات دستورية...

نقول إن هذه الممارسة إذا ما هي استمرت (بهكذا طريقة) فإنها تصبح شكلاً من أشكال النشاط الذي يفتقر إلى روح المسؤولية... كما أن السعي إلى استغلال بعض مظاهر التوتر الذي يبرز بين الحين والآخر هنا وهناك... والاستثمار في أوضاع خاصة عرفتها أو تعرفها مناطق معينة في البلاد، تكشف حقيقة نوايا أصحابها...

إن النظرة التي تخيم على أذهان البعض يجب أن تدعوهم إلى التأمل الهادئ لمراجعة الذات... فالحسابات السياسية غير الدقيقة لا تجيز لهم الغلو والتطرف في تقديم الطروحات غير المسؤولة... كما يجب على أصحابها عدم القفز على الدستور وقوانين الجمهورية التي تحدد مسار الممارسة السياسية... وتكفل التقدم نحو تكريس قواعد الديمقراطية... وتؤمن الاستقرار للبلاد... صونًا لوحدة شعبها وانسجام أمتها...

الأسبوعين الأخيرين من شهر فبراير الماضي تميزَا بحيوية واضحة... بودي بهذه المناسبة أن أسجل رمزية يوم 24 فبراير 1956 الذي عرف ميلاد أحد أقوى الحركات النقابية في القارة الإفريقية... نقابة عرفت كيف توائم قَدَرَها مع قدر الشعب الجزائري ومع كرامة العمال الذين بنوا ويبنون هذا الوطن.

والرابع والعشرين من فبراير 1971 الذي وفر للقيادة السياسية الجزائرية آنذاك الفرصة للإقدام على اتخاذ مبادرة اتسمت بشجاعة سياسية كبيرة... نادرة في جرأتها، مبادرة تمثلت في تأميم المحروقات واستعادة الشعب الجزائري لسيادته عليها واستغلال ثرواته الباطنية وسمحت للجزائر تحقيق تنمية شاملة وفرت للجزائريين حياة مزدهرة حُرم منها الشعب أزيَدَ من قرن من الزمن.

إذا كنت ذَكّرْتُ بهذه الأعمال فلكي أقول بأن الشعب الجزائري عرف دوما كيف يرفع التحديات... ولكي أقول أيضا وبوضوح أكبر...

إن الوضع الحالي وعلى الرغم (من كافة التحاليل المتشائمة) أقول أنه يتميز بالهدوء والاستقرار، والبلاد أثناءه في تحسن متنامي وفي مختلف الجوانب...

وكما أشار إلى ذلك السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رسالته إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فإن الموارد الطبيعية، كل الموارد الطبيعية، هي هبة من الله عز وجل، فلا يوجد أي مبرر اليوم لعدم استغلالها. وكما أنه ليس من حق (أي كان) أن يعبر عن رأيه بالطريقة التي تحلو له بها...

فإنه (والحمد لله) لم يثبت حرمان أي شخص من هذا الحق.

والقيادة السياسية لبلادنا واعية كل الوعي بهذه الحقيقة وهي بذلك عارفة بما هو مطلوب منها القيام به. نقول إن هذه الحكومة تعرف أيضا كيفيات تنظيم استعمال الموارد الوطنية من أجل دعم الوتيرة التنموية المطلوبة لازدهار شعب الجزائر...

في الأخير نقول، أخواتي إخواني، أن مجلس الأمة سوف يعرف خلال هذه الدورة نشاطًا واضحًا بفضل ما هو مبرمج للدورة، وهو سيعرف حيوية كبيرة في أداءاته البرلمانية ويجري كل هذا في ظل أجواء سياسية هي بالتأكيد هامة...

وربما سيُسَجّل التاريخ للبرلمان خلال الفترة شرف تحديد الموقف من مضمون الدستور... الذي تشير كافة المؤشرات على أن موعده ليس بالبعيد.

«بودي بهذه المناسبة أن أسجل رمزية يوم 24 فبراير. و 24 فبراير 1956 الذي عرف ميلاد أحد أقوى الحركات النقابية في القارة الإفريقية... نقابة عرفت كيف توائم قَدَرَها مع قدر الشعب الجزائري ومع كرامة العمال الذين بنوا ويبنون هذا الوطن.».

قانون تسوية المالية 2012 : مكافحة التهرب والغش الضريبي

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 11 مارس 2015 على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2012 خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، وحضرها وزير المالية محمد جلاب والوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية والاستشراف السيد حاجي بابا عمي وكذا وزير العلاقات مع البرلمان خليل ماحي .

عرض الوزير

قدّم السيد ممثل الحكومة، وزير المالية، السيد محمد جلاب عرضا مفصّلا حول نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2012، تطرق فيه إلى المعطيات المتعلقة بالإيرادات والحواصل والمداخيل وتوزيع الاعتمادات، كما تطرق إلى الحساب المشتمل على الفارق بين الإيرادات والنفقات وكذا تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة ونتائج تسييرها وظروف تنفيذ قانوني المالية الأولي والتكميلي لسنة 2012 .

انشغالاتهم وتساؤلاتهم

بعد الاستماع لإنشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس بشأن نص القانون أوضح وزير المالية محمد جلاب خلال رده منها بخصوص التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة ، أن النتائج المحاسبية لتنفيذ قانون المالية المتعلق بالسنة المعنية لم تكن محل أي اعتراض من جانب مجلس المحاسبة على الرغم من أن هذا الأخير قد أثار بعض النقائص الإدارية والإجرائية أو ذات طبيعة مماثلة.

وبخصوص تمويل الاقتصاد، أوضح الوزير أن الساحة المصرفية الجزائرية بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال، إذ وصل نمو تمويل الاقتصاد نسبة 26 بالمائة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، علما أن البنوك العمومية تساهم في ذلك بنسبة 86 بالمائة. وأن نمو تمويل الاقتصاد يمثل ست مرات نسبة نمو الناتج الداخلي الخام، وموجه بنسبة 70 بالمائة لفائدة الاستثمار.

وبشأن تقليص أجل عرض قانون تسوية الميزانية من ن- 3 إلى ن1- أكد الوزير أن المرجع ن - 3 يتم وفقا للقانون رقم 84 - 17 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، وأنه سيتم التكفل بتقليص أجل تقديم قانون تسوية الميزانية في إطار الإصلاحات وأعمال التحديث التي شرعت فيها وزارة المالية على الصعيد الميزانياتي والمحاسب والجبائي.

وعن بعض النقائص في التقديرات الميزانياتية أوضح وزير المالية محمد جلاب أن التقديرات الميزانياتية تندرج في الإطار الإجمالي ذي المدى المتوسط الذي يأخذ بعين الاعتبار احترام التوازنات الكبرى المالية اللازمة فيما يخص استمرارية قدرات الدولة لضمن التكفل بالخدمات العمومية.

وحول مكافحة التهرب والغش الجبائيين أوضح الوزير أنها تشكل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية ومن ضمن التدابير المتخذة من طرف الإدارة الجبائية في هذا الصدد تحديد التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية وتتمثل في :

* أقلمة إمكانيات الإدارة بالنظر إلى تصرفات دافعي الضريبة وذلك بإدخال وظيفة « تسيير المخاطر» ضمن مسار إعداد برامج الرقابات الجبائية
* مضاعفة عدد المراقبين الجبائيين وإعادة توجيه الرقابة على البيانات التي تقام لدى المصالح الجبائية
* تكثيف التدخلات بإدخال إجراءات جديدة مثل الرقابة الظرفية
* متابعة الملفات ذات الأهمية القصوى أو ذات المخاطر.

وحول اللجوء إلى إعادة التقييم أكد وزير المالية أنه يمكن أن تكون ناتجة عن عوامل خارجية عديدة، لذلك تم اتخاذ تدابير من أجل تحكم أحسن في برمجة مشاريع التجهيز العمومي ومن ثم حصر عمليات إعادة التقييم في الحالات التي تبررها فقط. كما كشف الوزير عن تشكيل فوج عمل سيقدم عن قريب النتائج التي يتوصل إليها.

وفيما يتعلق باللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات وتسييره أوضح الوزير أنه يتم اللجوء إليه لتغطية ثلاث فئات من النفقات:

* عجز الخزينة
* تسبيق دفع الدين العمومي
* العجز الناتج عن تنفيذ قانون المالية.

توصيات اللجنة

بعد الاستماع لرد الوزير حول انشغالات أعضاء المجلس اجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد عبد القادر شنيني، رئيس اللجنة ، أعدت تقريرا تكميليا أوصت فيه بمايلي:

- مكافحة التهرب الجبائي
- إدخال المعلوماتية في عمل المصالح الجبائية وتبسيط الإجراءات
- إطلاق المشاريع في وقتها واحترام آجال التنفيذ، ووضع كل الاحتمالات لتفادي إعادة التقييم المتكرر للمشاريع
- التحكم أكثر في التقديرات الميزانياتية عند إعداد قوانين المالية
- تحسين إيرادات الجباية العادية
- مواصلة تطهير الحسابات الخاصة للخزينة مع إضفاء المرونة في تسييرها
- اتخاذ كل الإجراءات من أجل تطوير محاسبة الميزانية والخزينة بغية ضمان أفضا متابعة التي تعرضها وترسيخ أحسن الممارسات في تسييرها
- إعادة النظر في السياسة المنتهجة في مجال الإنفاق وشفافية التسيير.

الصيد البحري وتربية المائيات: الهدف مضاعفة الإنتاج

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 11 مارس 2015 على نص القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضرها وزير الصيد البحري والموارد الصيدية.

عرض الوزير

خلال عرضه للنص القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات استعرض السيد أحمد فروخي وضعية قطاع الصيد البحري والذي أوضح أنه يشهد تطورا مستمرا، مؤكدا أهمية هذا القطاع وقدرته على المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني المنتج للمحافظة على مناصب الشغل من جهة وتحسين الأمن الغذائي للجزائر من جهة أخرى.

كما أوضح الوزير أن تعديل القانون رقم 01 – 11 المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البري وتربية المائيات، الهدف منه هو تعزيز وتكييف أحكام هذا القانون في ضوء التجارب والتطورات المسجلة والآفاق المنتظرة لتنمية القطاع . مشيرا إلى أن تلك التعديلات تمثلت أساس فيما يلي:

- مفاهيم وتعاريف جديدة
- ركائز استغلال الموارد الصيدية
- آليات قانونية جديدة لتكريس العمليات المنفذة في الميدان
- أحكام جديدة لتعزيز وتشديد العقوبات للمحافظة على الثروة

كما أوضح وزير الصيد البحري والموارد الصيدية أن تعديل هذا القانون سيسهل وضع حيز التنفيذ «برنامج الجزائر للصيد البحري» والذي سيترتب عنه جملة من النتائج الأساسية أهمها :

- مضاعفة الإنتاج الحالي إلى (200.000) طن في آفاق سنة 2020.
- استحداث أزيد من (40.000) منصب شغل منتج في ميدان الصيد البحري وتربية المائيات والتي ستضاف إلى (70.000) منصب شغل دائم حاليا.
- بلوغ رقم أعمال بالنسبة لشعب الصيد البحري وتربية المائيات يناهز (110) ملايير دج
- مرافقة إنجاز حوالي(5.000)مشروع استثماري خاص في مختلف شعب الصيد البحري وتربية المائيات.
- إنجاز (600) مشروع في تربية المائيات في مياه البحر والمياه العذبة ، (190) مشروعا في تربية المائيات البحرية و(410) مشاريع في تربية المائيات القارية والصحراوية.
- إنجاز وتهيئة وتوسيع واستلام (38) هيكلا ميناائيا منهم (11) شاطئا للرسو.
- وضع حيز التنفيذ (45) هيكلا قاعديا لتنزيل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتسويقها بالجملة
- إنجاز ووضع حيز التنفيذ (14) مخططا لتهيئة المصايد في الولايات الساحلية و(29) موقعا لنشاطات تربية المائيات.
- وضع حيز التنفيذ مخططا وطنيا لتهيئة واستغلال المرجان

انشغالات واستفسارات الأعضاء

أوضح وزير الصيد البحري والموارد الصيدية خلال رده على مداخلات الأعضاء حول نص القانون، فيما يخص ارتفاع أسعار السمك يكمن في عدم التوازن بين العرض والطلب، كما يرتبط بتوسع الطلب على هذه المادة ، مؤكدا في نفس السياق أن إعادة التوازن سيكون من خلال فتح مناصب شغل في مجالات جديدة مرتبطة بشكل خاص بتربية المائيات والصناعات التي لها علاقة بهذا النشاط.

وحول ممارسي هذه المهنة أوضح الوزير أن معظمهم ليسوا من خريجي الجامعات، وأن البرنامج الخماسي يشجع على فتح مناصب للشغل في هذا المجال من أجل تجديد وتشبيب هذه المهنة والمحافظة عليها وعلى هذه المكاسب.

وعن الهدف من التعديلات التي أدخلت على القانون أوضح الوزير أن تلك التعديلات ومنذ البداية كان لها نظرة مستقبلية ، وتقييم هذا القانون كان إيجابيا وما كان يعوزنا هو آليات التنفيذ والتي وضعها النص.

وفيما يخص حماية البيئة والأسماك من المواد المستعملة في الصيد كالمتفجرات، أكد الوزير أن الوزارة مهتمة بهذا الجانب وتعمل من أجل حمايتها، وأن النص قد تكفل بذلك، كما حث على عملية التحسيس فالمجتمع المدني أضاف الوزير يلعب دورا في هذا المجال .

توصيات اللجنة

بعد الاستماع لرد الوزير، اجتمعت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية برئاسة السيد مسعود بودراجي، رئيس اللجنة وأعدت تقريرا تكميليا أوصت فيه بما يلي:

- إنشاء المرابي السمكية المتطورة والمزارع النموذجية واستحداث مناطق جديدة لاستزراع السمكي في الأراضي غير الصالحة للزراعة والتي بها مصادر دائمة للمياه
- الاهتمام باختيار أفضل الأنواع من الأسماك الملائمة لاستزراع السمكي والعمل على إتباع طرق جديدة في التكنولوجيات الحيوية لإنتاج سلالات من الأسماك عالية الإنتاج
- ضرورة منح امتيازات جبائية للصيادين لتقليل تكلفة الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار
- تكثيف عمليات إنتاج الأسماك عن طريق الاستزراع في المياه العذبة والأحواض والبحر
- إنشاء مرصد وطني للصيد البحري يجمع كل المتعاملين في قطاع الصيد البحري (الوزارة، الصيادين، صناع السفن، الحرفيين وكل من له علاقة بالقطاع)
- تكثيف الشراكة مع الدول الرائدة في تربية الأسماك وإنتاج الأدوات المتعلقة بالصيد البحري عن طريق فتح الاستثمار
- رسكلة وتأهيل الصيادين وفتح تخصصات في مراكز التكوين المهني لتعليم الصيد وتربية المائيات للشاب وإعادة بعض قطاع تعليب الأسماك
- وضع أو فتح خط هاتفي أخضر للتبليغ عن الصيد العشوائي وغير المرخص خاصة من قبل السفن الأجنبية
- إعفاء بعض الصيادين من الرسوم الجمركية.

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 29 جانفي 2015، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس.

خُصِّصَتْ هذه الجلسة لطرح عددٍ من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمّة على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

مشاكل الفيضانات ببشار

ردا عن سؤال شفوي للسيد حسني سعيدي، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العمومية بعد انهيار الجسور و إهتراء الطرق بعد فيضانات بشار شهر ديسمبر 2014؟

أوضح وزير الأشغال العمومية السيد عبد القادر قاضي أن سبب انهيار الجسور راجع لإنجاز تلك الجسور دون القيام بدراسات، وأنه بعد الإطلاع على الأوضاع بعد الفيضانات من قبل مهندسي الوزارة رفقة والي ولاية بشار أجريت دراسة بقيمة 4 ملايير دج لإيجاد حل نهائي لمشاكل الفيضانات بولاية بشار .

كما أكد الوزير أن الوزارة ستتكفل بإعادة تهيئة الطرق الوطنية والولائية وحتى البلدية المتضررة من الفيضانات، حيث سيتم تهيئة الطرق الوطنية المتضررة وهي رقم 6ب ورقم 50 ورقم 110 بمبلغ مالي أكثر من 3 ملايير دج ، كما سيتم تهيئة الطرق الولائية وهي رقم 3 ورقم 4 ورقم 9 ورقم 11 ورقم 12 ورقم 13 بمبلغ مالي قدر بـ 214 مليون دج، أما بخصوص طرق البلدية خصص لها مبلغ مالي قدر بـ 580 مليون دج ، مؤكدا أن الأشغال ستنطلق قريبا بعد نهاية الدراسة .

الطريق باتنة/ سطيف جاهز

أسباب تأخر أشغال الطريق الوطني رقم 75 الرابط بين باتنة وسطيف الذي انطلق منذ سنة 2009؟ هو السؤال الشفوي الذي طرحه السيد بشير داود، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد بوزيد بدعيدة ؟

أوضح وزير الأشغال العمومية السيد عبد القادر قاضي أن 92 كلم هو طول الطريق الوطني رقم 75، 30 كلم منه تابع لولاية باتنة و62 كلم هو تابع لولاية سطيف، موضحا أن 30 كلم التابعة لولاية باتنة انتهت الأشغال بها بقيت 12 كلم سيتم الانتهاء منها قبل 15 الشهر المقبل، فيما يخص 62 كلم المخصصة لولاية سطيف كانت هناك شركات وطنية لها مشاكل لكنها حلت وأن وتيرة الإنجاز جيدة وأن آخر موعد لتسليم الطريق لن يتجاوز 15 أفريل 2015.

وفيما يخص الطريق الذي يربط مدينة باتنة بالطريق السيار شرق غرب على مسار 20 كلم فقد تمت الدراسات وتم شق الطريق لـ 19 كلم وبقي كلم واحد، كما أوضح الوزير أن الشطر الثاني تغير مساره من العلمة إلى شلغوم العيد فكان لزاما إعادة كل الدراسات التي انتهت وستنطلق الأشغال في أقرب وقت.

الوعاء العقاري في العاصمة

ردا عن سؤال السيد عبد الكريم سليماني، عضو مجلس الأمة، حول ما إذا كانت للبلدية المجسدة على ترابها مشروع سكني لولاية أخرى حصة فيه ؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة عبد المجيد تبون أنه نظرا لطلبات السكن الكبيرة ونقص الوعاء العقاري بالعاصمة فقد تم اعتبار الولايات الأربعة (العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة) عقار سكني واحد، وكلما تجسد مشروع سكني في بلدية من هذه الولايات ونظرا لاحتياجات البلدية التي يجسد فيها المشروع هي الأخرى للسكنات، فإنه وبصفة عرفية نترك نسبة مئوية للسكان المحليين للبلدية حصة منها، و تلك النسبة تتراوح ما بين 20 و30 بالمائة وذلك حسب عدد السكنات والطلبات.

وضعيات خاصة

ردا عن سؤال السيد عمار طيب، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لتسوية السكنات المشغولة عن طريق التنازل ؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة عبد المجيد تبون أن هذا الموضوع شائك، وأن عدد السكنات الموجودة من غير أول مستفيد منها قدرت تقريبا بـ 20 بالمائة، وأن هذا الإشكال قد عرقل بيع السكنات المقدرة بـ5071 من النوع الاجتماعي المنجزة من سنة 1983 إلى جانفي 2004، والتي وضعت للبيع لساكنيها وبأسعار رمزية، مؤكدا أن الوزير الأول أعطى تعليمات لكل الدواوين للقيام بحملة رقابة عمارة بعمارة، وبعد إكمال الإحصاء وتصنيف الحالات الموجودة، والتي ستنتهي في الفصل الثاني للسنة 2015 سيتم الفصل فيها .

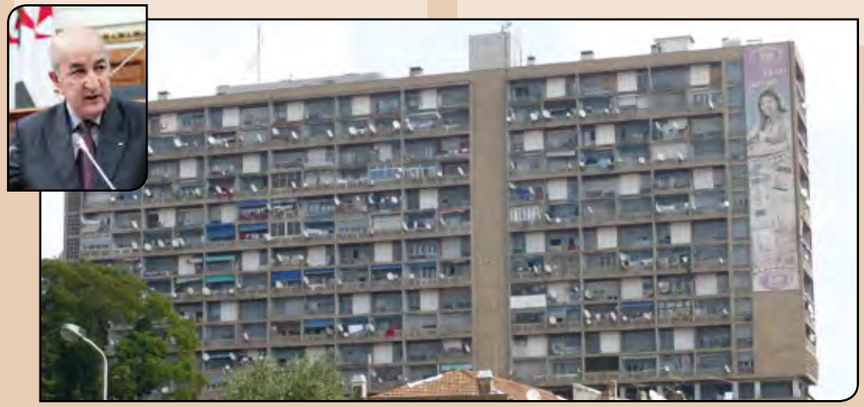

عدل والمديريات الجهويـــة

ردا عن السؤال الشفوي الذي طرحه السيد محمد خثير، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد عبد القادر زروقي، حول مؤسسة عدل وضرورة تنصيب وكالات جهوية لها لمتابعة المشاريع السكنية وتوزيعها؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة عبد المجيد تبون أن هناك مرسوم جديد لتنظيم مؤسسة عدل، هذه المؤسسة حسب الوزير التي انطلقت سنة 2001 و2002 ببرنامج 22 ألف وتوسع إلى 55 ألف وتوقف بعدها، وأنه مع الانطلاقة الجديدة سنة 2012 ببرنامج إضافي بـ 230 ألف الذي هو في طور الإنجاز، ومع طالبي سكن عدل لسنة 2013 فإن العدد وصل من حيث الطلبات المقبولة ما يقارب 420 ألف على المستوى التراب الوطني.

وبهذا العدد يضيف الوزير فإن مؤسسة عدل تعد من أكبر المرقي على مستوى البحر الأبيض المتوسط، وأن وزارة السكن أخذت قرار وقد وافق عليه الوزير الأول ونشر مؤخرا ستصبح لمؤسسة عدل 4 مديريات إضافية باستقلالية تامة ، كما أنه سيتم على مستوى الجهوي خلق 7 مديريات جهوية باستقلاليتها التامة، فالمديرية العامة حسب الوزير ستبقى تشرف على المال أما الإنجاز واستلام الملفات وتسليم المفاتيح فستصبح جهوية ، وأن هذه المديريات الجهوية ستكون حسب الكثافة السكانية .

المرافق الرياضية في بجاية

حول المرافق الرياضية بولاية بجاية ؟ السؤال الشفوي الذي طرحه السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، على وزير الرياضة.

أوضح وزير الرياضة محمد تهمي أن قطاعه سجل 177 مشروع على مستوى ولاية بجاية خلال البرامج الخماسية الثلاثة (2000-2014) ، وتم توزيعها عبر مختلف المنشآت لفائدة عدة اختصاصات رياضية (كرة لقدم، الرياضات الجماعية، السباحة، ألعاب القوى... وغيرها) ومن أهمها أرضيتين متواجدتين في تيميزات، وتيزي بربر، مسبح 25 متر بمدينة القصر و3 مسابح بـ 25 متر في كل من آقبو، آمزو، بجاية و3 قاعات متعددة الرياضات وقاعات متخصصة في الجمباز، ملعب ألعاب القوى متواجد في سوق الاثنين ، كما تم وضع العشب الاصطناعي في 7 ملاعب بلدية، وقد تم استلام أكثر من 80 بالمائة من هذه المشاريع و 45 بالمائة منها في طور الإنجاز أما 5 بالمائة المتبقية والتي تم تسجيلها في سنة 2014 فسيتم انطلاق الأشغال فيها قريبا.

أما في البرنامج الخماسي (2015-2019) تم اقتراح تسجيل مشروع يتمثل في إنجاز مرافق رياضية جديدة بهذه الولاية حيث استفادت الولاية من 89 ملعب رياضي جواري تم استلام 81 منها أما 8 الأخرى فهي في طور الإنجاز وستسلم خلال السنة القادمة.

كما أعلن الوزير أن ولاية بجاية سينجز بها ملعب كرة قدم ذو طاقة استيعاب تقدر بـ 30 ألف مقعد وسيتم إنجازه وفقا للمعايير الدولية، كما تم اقتراح تسجيل 10 ملاعب و 3 أرضيات لكرة القدم في إطار البرنامج الخماسي المقبل مما سيعمل على تعزيز حظيرة المنشآت الرياضية الموجودة بالولاية .

أما عن نقص المسابح بولاية بجاية أعلن وزير الشباب محمد تهمي أن البرنامج الساري به 4 مسابح الأول بمدينة القصر والثاني بأقبو والثالث بأميزور والرابع بخراطة ، كما تم ستجيل خلال الخماسي (2015-2019) 12 مسبح بالولاية.

وفيما يخص سؤال حول عدم وجود ملاعب كرة قدم ذات معايير دولية على المستوى الوطني؟ أكد الوزير أنه إضافة لملاعب كرة القدم الموجودة مسبقا تم تسجيل 11 ملعب كبير بمعايير دولية خلال الفترة (2003 - 2014) تقدر طاقة استيعابها من 30 إلى 50 ألف مقعد وهي في مراحل التنفيذ.

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 12 مارس 2015، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس.

خُصِّصَتْ هذه الجلسة لطرح عددٍ من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمّة على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

المركب البتروكمياوي ببجاية

ردا عن سؤال السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، حول مشروع المركب البيترو كيميائي بولاية بجاية ؟

أوضح وزير العلاقات مع البرلمان السيد خليل ماحي نيابة عن الوزير الأول أن مشروع إنجاز المركب البيترو كيميائي بولاية بجاية يدخل ضمن برنامج شركة سوناطراك الهادف إلى تنمية نشاطها البيتروكيميائي، وقصد تجسيد هذا المشروع شرعت شركة سوناطراك في عملية البحث عن قطعة أرضية تقدر مساحتها بحوالي 20 هكتار، من شأنها احتضان مختلف وحدات المشروع وفي نفس الوقت تستجيب لمعايير محددة لمثل هذه المركبات . لا سيما منها القرب من ميناء مجهز بكافة الهياكل الضرورية والملائمة للقيام بتصدير منتوج صلب وسائل.

وبمساهمة مصالح بجاية تم اقتراح على شركة سوناطراك 3 قطع أرضية الأولى مساحتها 414 هكتار ببلدية القصر والثانية 300 هكتار ببني منصور والثالثة مساحتها 400 هكتار ببلدية آصيلة، وقد تم إقصاء قطعة الأرض المتواجدة بآصيلة لطبيعتها الفلاحية وكذا قطعة الأرض بالقصر نظرا لتواجدها بمنطقة التوسع السياحي، وبالتالي لم يبقى إلا قطعة الأرض ببني منصور والتي تبعد عن ميناء بجاية بـ 80 كلم.

وبعد القيام بزيارة هذه الأرض سجلت شركة سوناطراك بعض التحفظات بشأنها لاسيما عدم توفرها على منشآت النقل البري والنقل بواسطة السكة الحديدية وبعدها عن ميناء بجاية وقدراته المحدودة، وقصد رفع هذه التحفظات التزمت مصالح الولاية باتخاذ التدابير الضرورية لتهيئة كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا المشروع الحيوي، وذلك من خلال إنجاز طريق نافذ يربط بين المشروع والطريق السيار شرق- غرب المزمع استلامه في جوان 2017، ومشروع إنجاز ازدواجية السكة الحديدية الذي سيتم خلال سنة 2017، وتسجيل مشروع إنجاز توسيع ميناء بجاية لتعزيز قدراته التصديرية للمواد البيترو كيميائية.

مؤكدا في الأخير أنه ولحد الآن لم يتخذ أي قرار بإلغاء أو تحويل هذا المشروع الذي مازال مبرمجا للإنجاز وسيتم ذلك بمجرد رفع التحفظات وتوفير الشروط الضرورية لإنجاحه علما أن طبيعة هذا المشروع تتطلب اتخاذ هذه التدابير التي تستوجبها المعايير الدولية المتعامل بها في هذا المجال.

الأخطاء في الأحكام القـضائية.. وتداركها

عن كيفية التخفيف عن المتقاضين حول الإجراءات لتصحيح الأخطاء المادية ؟ سؤال شفوي طرحه السيد عبد الرحمان يحيى، عضو مجلس الأمة، على وزير العدل، حافظ الأختام.

أوضح وزير العدل حافظ الأختام الطيب لوح أن المشرع الجزائري وإدراكا منه إمكانية وقوع من حين إلى آخر أخطاء مادية في الأحكام والقرارات القضائية سواء في الكتابة أو الحساب أو غيرها من الأخطاء، فقد أجاز تصحيحها بموجب نص المادة 286 من قانون الإجراءات المادية والإدارية بغض النظر عن من تسبب في الوقوع في هذا الخطأ والغاية من كل ذلك هو إعطاء فرصة للأطراف للحصول على حكم قضائي لا يشوبه أي لبس أو غموض ويسهل تنفيذه وفي ذات الوقت تشكل فرصة للقاضي لتصحيح ما قد يشوب حكمه من أخطاء مادية حتى و لو كان حائزا على قوة الشيء المقضي فيه.

موضحا أنه طبقا للمادة 286 تتولى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم وفقا لإجراءات سهلة وبسيطة للقيام بتصحيح الخطأ المادي الذي يرد في الحكم بناءا على عريضة يقدمها من صدر الحكم لفائدته أو بعريضة مشتركة الأطراف أو حتى من النيابة العامة.

مضيفا أن المشرع أو النيابة العامة لم تقيد بآجال لتقديم طلب التصحيح الخطأ المادي الذي يشوب الأحكام أو القرارات الصادرة عن جهات القضاء العادي، أما الآجال التي ذكرت فهي في دعوة تصحيح الأخطاء المادية التي يجب أن ترفع في آجال شهرين ابتداء من تاريخ التبليغ الرسمي للحكم والقرارات المشوب بالخطأ وهذا متعلق بالقرارات الإدارية. أما الجهة القضائية التي تنظر في طلب تصحيح سواء للقضاء العادي أو الإداري يقتصر دورها فقط في البث في الخطأ المادي المثار وليس لها أن تنظر في موضوع النزاع من جديد أو تغيير ما قضى به الحكم. أما تصحيح الخطأ المادي الوارد بحكم قرار قضائي مدني فهو مرتبط بمدة التبليغ وهي 20 يوما .

مؤكدا أنه لا بد من إجراءات للتقليل من هذه الأخطاء المادية وهذا ما هو مدرج في إصلاح قطاع العدالة ، فإصلاح قطاع العدالة حسب الوزيرهو الحل الأنجع لتحقيق عدالة متوازنة فعالة وذات نوعية، فقد شرع من خلال الإصلاحات العميقة الجارية بإدخال أولا التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال في العمل القضائي وإحداث منظومة معلوماتية مركزية متكاملة الخاصة بوزارة العدالة تهدف أساسا إلى الربط بين مختلف الجهات القضائية ومع غيرها من الهيئات ذات الصلة بالعمل القضائي الذي يسمح بتبادل الملفات القضائية أو الوثائق باعتماد التوقيع والتصديق الإلكترونيين وبهذه الكيفية سيتم القضاء على الأخطاء المادية تدريجيا .

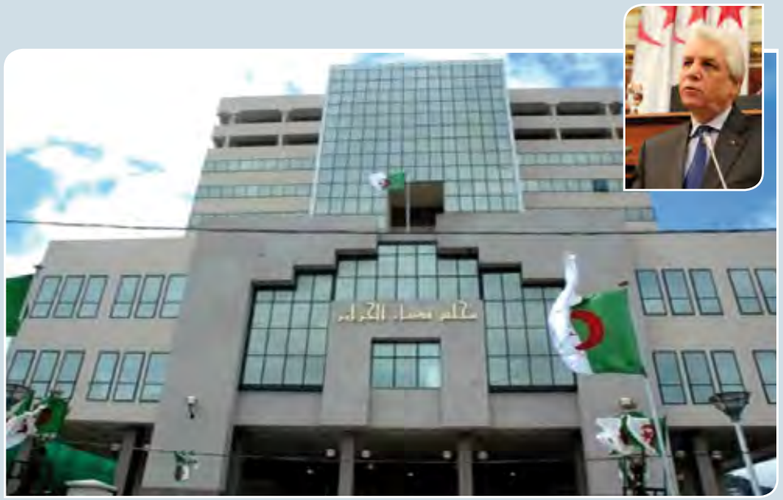

الثروة الغابية.. الحماية والتوسع

حول البرنامج المسطر لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية في مجال المحافظة على الثروة الغابية وكذا برنامج التشجير للمخطط الخماسي (2015-2019) السؤال الشفوي الذي طرحه السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة؟

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الوهاب نوري أن المحافظة على الثروة الغابية تعد من الأولويات التي توليها الدولة أهمية كبيرة، حيث سخرت كل الوسائل المادية والمالية للمحافظة على هذه الثروة وصيانتها وتوسيعها وذلك من أجل إعادة الاعتبار للغابات المتضررة من مختلف الانتهاكات لا سيما منها الحرائق. وكذا تسطير برامج سنوية للتشجير لتوسيع المساحات الغابية، وعليه فقد استفاد القطاع منذ سنة 2000 من مختلف البرامج التنموية قصد معرفة بنية الثروة الغابية وتقدير مدى تطورها عن طريق عملية جرد غابي وطني مست 38 ولاية قدرت مساحتها 3.670.000 هكتار، وبفضل جهود إعادة التشجير وإدماج الأراضي الجديدة ذات الطابع الغابي ارتفعت هذه المساحة حاليا لأكثر من 4 مليون هكتار.

كما تم إطلاق برنامج دراسي للتهيئة الغابية منذ 2006 وذلك لمنح المسيرين مخطط تسيير حيث تم لحد الآن الانتهاء من دراسة 13 دراسة على مساحة 178 ألف هكتار و 19 دراسة تهيئة في طريق الانطلاق على مساحة تقدر بـ 4000 ألف هكتار، والتي ستسمح بالحصول على مخطط لتسيير التطور الغابي الذي تم إعداده وفقا لنوعية البيئية والاجتماعية والاقتصادية للكتلة الغابية والمنطقة التي تتواجد فيها والتي ستسمح بالمسير من تخطيط الأعمال التي سيتم القيام بها.

كما تمت من جهة أخرى إجراء دراسة لتطوير ثروة الحلفاء وتم اقتراح خطة عمل لإعادة الاعتبار له وذلك بمشاركة المواطنين القاطنين بهذه المناطق إذ مست هذه الدراسة 20 ولاية على مساحة تقدر بـ 4 مليون هكتار وقد تم وضع المخطط العمل لحماية وتعزيز المناطق المخصصة لغرس الحلفاء في كل الولايات المعنية.

أما فيما يتعلق بعملية التشجير فقد تم غرس مايقارب 1.220.000 هكتار منها 300 ألف هكتار أشجار مثمرة و450 ألف هكتار من المغروسات الرعوية و ذلك في مختلف المناطق وقد وصلت عملية التشجير في سنة 2014 ما يقارب 60 ألف هكتار على مستوى التراب الوطني والعملية مازالت متواصلة .

أما بخصوص تشجير الشوارع والأحياء السكنية والمدن فقد أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن هذه العملية تقع على عاتق البلديات والتي غالبا ما تساهم فيها مصالح إدارة الغابات وذلك بتوفير أشجارة تارة واليد العاملة تارة أخرى.

أما الجانب المتعلق بمتابعة صحة الغابات فقد تم إنشاء شبكة للإنذار ضد الحشرات والأمراض الغابية تقوم بعملية اكتشاف الأمراض في المناطق التي تنتشر فيها من طرف العناصر المكونة لشبكة الإنذار الوطني على أساس المنهجية التي وضعت من قبل المعهد الوطني للأبحاث الغابية ولتخفيف من انتشار الطفيليات وخاصة في المناطق الجافة والشبه الجافة .

أما فيما يتعلق ببرنامج التشجير الذي سطره قطاع الفلاحة خلال الخماسي (2015-2019) فسيتم إجراء عمليات تشجير على نطاق واسع في إطار توسيع المساحات الغابية وذلك بغرس ما يقارب 350 ألف هكتار مع تسخير جزء كبير منها للسد الأخضر خاصة على مستوى مناطق السهبية والشبه السهبية .

كما تم في إطار المحافظة على الثروة الغابية توقيع اتفاقية بين الدرك الوطني وإدارة الغابات سنة 2014 لحماية الأملاك الوطنية الغابية من المخالفات كالرعي في المناطق المحمية وقطع الأشجار الغير قانوني وتعرية الأراضي وكذا الحرائق، مشيدا في الأخير بتضحيات رجال الغابات في سبيل الحفاظ على الثروة الغابية أكانت الحرائق أو ضد انتهاكات و التعديات، ويعملون في صمت وفي كل الظروف مؤكدا في الأخير دعمه المطلق وتوفير كل الإمكانيات اللازمة لهم.

تصنيف الأراضي الفلاحية بجيجل

ردا عن سؤال السيد عبد المجيد بوزريبة، عضو مجلس الأمة، حول الملفات التي أودعتها ولاية جيجل لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول اقتطاع وإعادة تصنيف الأراضي الفلاحية بغرض إنجاز مشاريع تنموية بالولاية؟

أوضح وزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد عبد الوهاب نوري أن مسالة توفير الأوعية العقارية لتلبية الحاجيات في مجال إنجاز منشآت أساسية ومشاريع عمومية للتنمية ، ضرورة لا مفر منها حيث أن اللجوء إلى اقتطاع الأراضي سواء كانت فلاحية أو غابية لهذا الغرض لا يتم إلا وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها وعليه فإن اختيار الوعاء العقاري يجب أن تستثنى منه الأراضي الفلاحية ذات القدرات العالية ولاسيما المسقية والقابلة للسقي أو التي تتضمن مزروعات ومغروسة بأشجار. كما يجب أن تستثنى كذلك تلك الأراضي الغابية التي تضل مسيرة بموجب الأحكام الخاصة بالغابات.

أما فيما يتعلق بالملفات التي أودعتها مصالح ولاية جيجل لدى وزارة الفلاحة للمعالجة منذ سنة 2011، حيث تم عرض دراستها على اللجنة الوزارية المشتركة بتاريخ 10 أفريل 2012 على مشروعين يتضمنان إنجاز وحدتين للحماية المدنية الكائنتين بكل من بلدية الشقفة والظاهير. كما درس في اجتماع وزاري مشترك منعقد بـ 12 أكتوبر 2014 بـ 13 مشروع بمساحة تقدر بـ 248.18 هكتار والتي لم تحظى بالموافقة عليها إلا على مشروع واحد حيث أعطى الوزير الأول تعليمات بإقامة لجنة وزارية مشتركة متكونة من ممثلي وزارة الدفاع الوطني ، التعليم العالي، التربية الوطنية، الشباب والرياضة، النقل والفلاحة، لأجل دراسة الملفات المطروحة حالة بحالة وعلى إثر الزيارة الميدانية التي قامت بها هذه اللجنة في 28 أكتوبر 2014 قررت مايلي:

- الموافقة على اقتطاع الأراضي لإنجاز 6 مشاريع
- عدم الموافقة على اقتطاع أراضي لإنجاز 4 مشاريع
- تأجيل دراسة لاستكمال المعلومات لمشروعين

معلنا في الأخير أن مصالح وزارته ستقوم بمساعدة هذه الولاية على إنجاز برامجها التنموية وفق ما تقتضيه القوانين والتنظيمات، ويبقى الحفاظ على العقار الفلاحي والغابي من اهتمامات التي تقوم بها وزارة الفلاحية وذلك لتعليمات رئيس الجمهورية وكذا للحفاظ على هذه الأراضي مهما كان نوعها.

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 26 مارس 2015، برئاسة السيد عبد القادر سهلي، نائب رئيس المجلس.

خُصِّصَتْ هذه الجلسة لطرح عددٍ من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلسِ الأمّة على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

عتاب .. وإيضاح

ردا عن سؤال السيد محمد زوبيري، عضو مجلس الأمة، حول أسباب تجاهل المنتخبين المحليين وعدم إشراكهم في الندوة الاقتصادية والاجتماعية التي نظمتها وزارة الصناعة؟

أوضح وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية الطيب بلعيز أنه جرت بتاريخ 9 نوفمبر2014 ندوة وطنية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، وهذه الندوة كانت لتشخيص دقيق للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكان الهدف منها أولاً البحث عن الوسائل الناجعة للتطوير الاقتصاد الوطني والاجتماعي وثانيا عن الطرق والسبل الحديثة من أجل إعطاء ديناميكية جديدة للمؤسسات الإنتاجية.

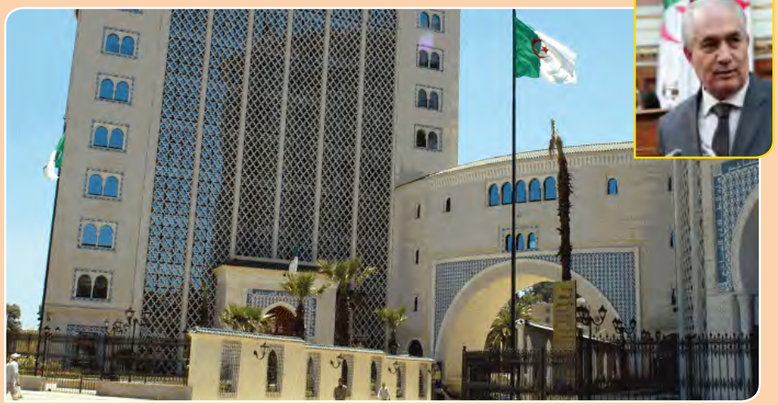

الندوة التي حضرها خبراء اقتصاديون وأرباب العمل والمؤسسات الوطنية والأجنبية من أجل إثراء الموضوع، غابت عنها الإطارات المنتخبة سواء المحلية أو الوطنية موضحا أن الوزارة لم تدعوهم وكان ذلك سهوا منها أو توقيرا للمجالس خاصة البرلمان، مؤكدا أن الدولة تمد يدها لكل إطاراتها ومنتخبي الشعب للاستفادة من خبرتهم وتجربتهم سواء من الغرفة الأولى أو الثانية .

حالات الانسداد في المجالس 0,73 %

حول حالات الانسداد التي تعرفها بعض المجالس الولائية والبلدية ؟ كانت موضوع سؤال شفوي طرحه السيد عمار طيب، عضو مجلس الأمة.

أعلن وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية الطيب بلعيز أن هناك 21 بلدية من أصل 1541 بلدية أي بالنسبة 0,73 بالمائة التي تعرف حالات الانسداد، وأن أسباب هذا الانسداد هو عدم التوافق في الرؤى عند انتخاب الرئيس أوفي كيفية طرق التسيير.

مؤكدا أنه يجب التوافق بين كل الأطياف السياسية من أجل تسيير البلديات سيرا عاديا وبانتظام وحتى لا تتعطل مصالح المواطنين.

ومن أجل إيجاد حلول لحالات الانسداد الموجودة بـ 21 بلدية بعد أن باءت جميع المحاولات بالفشل تم حسب الوزير تطبيق المواد من 100 إلى 103

من قانون البلدية، وهذه المواد حسب الوزير تسمح للوالي أن يقوم بتعيين رئيس الدائرة أو أمين عام البلدية لتسيير مصالح البلدية، وذلك من أجل أن تبقى البلديات كمرفق عمومي وتسير سيرا عاديا وحتى لا يتعطل تنفيذ ميزانية البلدية وبرامج التنمية وحتى رواتب المستخدمين. موضحا أن هذه الطريقة أو الحل هو إجراء استثنائي إلى حين رجوع الأمور إلى أصلها.

أما فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في تسيير أمور بلديتهم فقد أكد الوزير أن مشاركة المواطنين في تسيير أمورهم على مستوى البلديات والولايات يكفله لهم القانون لأن الشعب مصدر السلطة وهو الذي يمارسها عن طريق ممثليه، وأنه بموجب المواد 16،14،11 إلى 32 على المجلس البلدي أن يشارك مواطنيه في تسيير أمورهم واستشارتهم في كل الأعمال سواء كانت تهيئة الإقليم أو التنمية....إلخ. داعيا في الأخير المواطنين للمشاركة مشاركة فعلية وذات أهمية في ما يحدق ببلديته .

الهجرة الغير شرعية ..

ردا عن سؤال السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد عباس بوعمامة، حول الهجرة الغير شرعية لسكان دول الساحل (مالي، النيجر، ليبيا) وما نتج عنها من ظواهر سلبية وخطيرة؟

أكد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد الطيب بلعيز أنه يجب النظر إلى هذه الظاهرة من الجانب الإنساني والأخلاقي موضحا أن هناك ظروف قاسية جعلتهم يضطرون للهروب من أوطانهم واللجوء إلى الجزائر، وأن الجزائر لم تكن باستطاعتها بمقتضى العادات والتقاليد عدم استقبالهم، وأخذت المسألة مسألة إنسانية تتماشى مع الاتفاقية الدولية لحقق الإنسان لا سيما الاتفاقية المتعلقة بحق اللجوء للمهاجرين، ولذلك فالسلطة العمومية انطلاقا من هذا المنظور لم تطبق مبدأ الهجرة الغير الشرعية، وعليه قامت الدولة باحتضان هؤلاء المهاجرين والتكفل بهم .

أما فيما يتعلق بالرعايا النيجيرين فقد طلبت حكومة النيجر وبصفة رسمية وبإلحاح على الحكومة الجزائرية إعادة النيجيرين إلى بلدهم، والحكومة الجزائرية استجابت لهذا الطلب وقامت بجمع هؤلاء المهاجرين في ظروف جيدة وإعادتهم إلى بلدانهم في كنف الكرامة وفي ظروف أخوية.

أما باقي المهاجرين فهناك مراكز على مستوى الولايات التي يتواجدون بها تتوفر على كل الوسائل الضرورية للعيش الكريم (صحية وتغذية) إلا أن عدد منهم فروا من هذه المراكز وفضلوا العيش في الشارع، وأن العدد الكبير منهم متواجد بولاية تمنراست أكثر من 10 ألف، في حين العدد الكلي للمهاجرين فهو 25 ألف.

حجز طائرة الخطوط الجوية الجزائرية ببـــروكسل !!

ردا عن السؤال الشفوي للسيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، حول حيثيات وأسباب حادثة حجز طائرة للخطوط الجوية الجزائرية يوم 12 ديسمبر 2014 ببروكسل؟

أوضح وزير النقل عمار غول أن حيثيات حادثة حجز الطائرة الجزائرية ببروكسل تعود إلى سنة 2001، حيث أنه بعد القيام بتقييم أسطول الخطوط الجوية الجزائرية تم اتخاذ قرار إخراج 27 طائرة من الخطوط الجوية الجزائرية غير مؤهلة، وفي سنة 2008 بعد عدة لقاءات بين الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الهولندية KRBV تم التوصل لعقد مقداره 13 مليون دولار في إطار التخلص من هذه الطائرات لصالح هذه الشركة.

مضيفا أن العقد كان ينص أن هذه الشركة الهولندية تأخذ ما تبقى من هذا الأسطول مقابل دفع 13 مليون دولار للخطوط الجوية الجزائرية وفي حالة التأخر فإن هذه الشركة الهولندية تقوم بدفع مستحقات يترتب عليها دفع 1 بالمائة

شهريا كغرامة مالية ، ولأن هذه الشركة عرفت فيما بعد صعوبات مالية فلم تستطع دفع إلا 2 مليون دولار من 13 مليون دولار المتفق عليها في العقد، فقامت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بأعذارها بضرورة استكمال المبلغ .

وفي إطار المفاوضات تم سنة 2009 إعطاء وقت إضافي للشركة الهولندية لتسديد المستحقات فلم تستطع فتم فسخ العقد الموجود بين الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الهولندية ودخل الطرفان في نزاع استمر إلى سنة2011، لذلك تم اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل هذه القضية، ولأن شركة الخطوط الجوية الجزائرية رفضت قرار التحكيم الدولي قدمت طعنا سنة 2014 وقبيل النظر في الطعن قامت الشركة الهولندية بحجز الطائرة في بروكسل.

وبعد الحادثة اجتمعت وزارة النقل مع الخبراء وشركة الخطوط الجوية الجزائرية وممثلي وزارة الخارجية مع اتصال مع السفير بالخارج ومع مصالح الوزير الأول لرفع الحجز الفوري للطائرة، وبعد عودة الطائرة اتخذت إجراءات :

– التكفل بشكل أكثر جدية وصرامة وتأطير لهذا الملف لإنهائه.

– أمرت الوزارة الخطوط الجوية الجزائرية بضرورة المطالبة بحقوقها

– كما طالبت الوزارة من الخطوط الجوية الجزائرية باتخاذ كل الإجراءات الصارمة في حق من يمكن أن تهاونوا وتسببوا في هذا الملف.

النقل عبر الرحلات الطويلة ..

حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإجبار الناقلين جلب حافلات مخصصة للرحلات البعيدة وكذا عن مواقيت الرحلات من وإلى أقصى الجنوب؟ السؤال الشفوي الذي طرحه السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، على السيد وزير النقل.

أعلن وزير النقل عمار غول أن هنالك حوالي 100 ألف حافلة لنقل المسافرين برا عبر كامل التراب الوطني، منها 82 تابعة للخواص أما الباقي فهي للقطاع العمومي، مؤكدا أن نسبة كبيرة منها كان لا بد من إخراجها من الحظيرة الوطنية لأنها تعتبر خطر على السلامة المرورية ورداءة خدماتها وكذا الضرر الذي تسببه للمحيط والبيئة، لذلك تم اتخاذ الإجراءات التالية:

– إبرام اتفاق بين وزارة المالية والنقل لإخراج تلك الحافلات عن طريق مساعدة ملاكها بتجديد الحظيرة من خلال مرافقة بنكية بإشراف وزارة النقل .

– تم تعزيز عملية المراقبة والتفتيش من خلال تكوين خلال سنة 2014 ألف مفتش جديد خاص لوزارة النقل في إطار تأطير عملية المراقبة للمركبات عبر التراب الوطني.

– إصدار تعليمة جديدة موجهة إلى كل مراقبي المركبات وإلى كل ما هو سلامة مرورية وتنص هذه التعليمة على ضرورة احترام المراقبة التقنية للمركبات، ورفع نقاط المراقبة من 3 إلى 10 نقاط .

– وضع هيئة وطنية تشرف بشكل دوري على مراقبة هيئات المراقبة لها وفق القانون

– تم فرض عل كل هيئات المراقبة إدخال التجهيزات الجديدة العصرية للمراقبة.

– سيتم خضع كل ما هو وزن ثقيل (حافلات، شاحنات) إلى شهادة الكفاءة المهنية لسياقتها من خلال التكوين.

أما فيما يخص النقل الجوي الذي يعرف مشكل التأخر وعدم احترام المواقيت وكذا تدني الخدمات، وإشكالية امتلاء الطائرات وتوزيعها عبر التراب الوطني.. وغيرها من المشاكل أكد الوزير أن دائرته الوزارية تقوم بدراسة وإيجاد الحلول لها، منوها في نفس السياق أن وزارته قامت بمجهودات خلال سنة 2014 وذلك عن طريق إضافة 37 خط جديد 21 منها للخطوط الداخلية و16 للخطوط الخارجية، كما تم فتح 7 خطوط جديدة في النهار نحو ولايات الجنوب. وخلال سنة 2015 ستقوم الوزارة باستلام 7 طائرات كبيرة إرباص و8 طائرات من نوع بوينغ، التي ستساهم بالانشغالات المحلية وحتى الانفتاح على الدول الإفريقية .

حجّ مبرور..

الإجراءات والتدابير التي تنوي وزارة الشؤون الدينية والأوقاف القيام بها لضمان موسم حج في ظروف جيدة وتفادي تكرار نفس المشاكل؟ سؤال طرحه السيد يوسف بوتخيل، عضو مجلس الأمة، على السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف.

أوضح وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى أنه سعيا منها للتأطير الجيد لحجاجنا الميامين وظروف التكفل بهم في البقاع المقدسة،وبعد العرض التقويمي لموسم الحج 2013 على مجلس الحكومة،اتخذت الوزارة إجراءات استدراكية تقضي بتحضير خطة عمل رزينة للتكفل بحجاجنا الميامين، حيث تم في 15 جانفي 2015 عقد مجلس وزاري مشترك برئاسة الوزير الأول وشاركت فيه كل لقطاعات المعنية بتنظيم الحج وحصل تقويم تفصيلي للخلل الذي سجل ومازال يسجل في موسم الحج والذي سببه في تقدير الحكومة هو التأخر في اتخاذ الإجراءات والتأخر في الاتصال والإعلام والتحسيس واختيار الأطر الذين يؤطرون موسم الحج.

ولهذا فقد بادرت الحكومة مبكرة هذه السنة ضمن الإجراءات الجديدة للتكفل بالحجاج بتنظيم القرعة في 21 فبراير 2015 وتم إختيار 28 ألف حاج وهي سابقة من الإجراءات التحسينية الجديدة ، كم تم إرسال وفد عالي المستوى إلى البقاع المقدسة مشكلا من القطاعات الوزارية المعنية بالحج وبعد عودته قدم هذا الوفد خطة عمل جديد تتمثل في:

– تجديد هياكل الديوان الوطني للحج والعمرة

– مراجعة دفتر الشروط ،

– وضع شرط جديد في دفتر الشروط للسقف الذي يجب أن يصل إليه الإيجار سواء الإقامة في مكة المكرمة و المدينة

– قرارا بمراجعة دفتر الشروط الذي بمقتضاه يتم اختيار وكالات السياحة والأسفار وبذلك تم انتقاء 45 وكالة سياحية على أساسا الكفاءة

موضحا في نفس السياق أنه نظرا لتنقل الوفد في 21 فبراير 2015 إلى البقاع المقدسة فقد تمكنت الوزارة من إختيار17 عمارات تقع جميعها في مكة المكرمة ، أقرب عمارة من الحرم المكي على مسافة 250 متر وأبعدها ب900 متر، كما مكن ذلك من إنزال قيمة الإيجار وإلزام العمارات التي استأجرت الكثافة في الحجرات حيث تم فرض 5 أسرة في الغرفة الواحدة كما أن صاحب العمارة ملزم بتحضير فطور الصباح وملزم بوجبة استقبال (غذاء أو عشاء) لكل حاج.

كما تم تحسين النقل بين المدن بحافلات فخمة، حيث سيتمكن الحجاج من نقلهم في حافلات فخمة من مطار جدة إلى مكة المكرمة. إلى جانب كل هذه الإجراءات سيتم في أواخر شهر مارس التعرف على المرشدات والأئمة الذين سيرافقون الحجاج بعد تكوينهم شهر أفريل .

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم .. إلى أين وصل ؟

طرح السيد محمد زكرياء، عضو مجلس الأمة، سؤالا شفويا عن مدى تقدم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه سنة 2010، وما أنجز منه والعراقيل التي تصادفه؟

أوضحت وزيرة التهيئة العمرانية والبيئة السيدة دليلة بوجمعة، أن قانون 10-02 المؤرخ في 29 جويلية 2010 لإعادة تنظيم الإقليم في إطار التنمية المستدامة، جاء لتصحيح الإختلالات الملاحظة على مستوى الإقليم، ولتثمين وتأهيل الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن هذا المخطط نتج عن تشاور محلي ووطني دام سبع (07) سنوات وتوج بندوة وطنية شارك خلالها مجمل الفاعلين والشركاء العموميين، مضيفة أن هذا المخطط ليس مخططا قطاعيا لكن هو إطار للتنسيق بين مختلف القطاعات، حيث تصب فيه كل مشاريع الحكومة ولهذا تم إعداد 21 مخططا توجيهيا قطاعيا من طرف مختلف الوزارات المعنية وبتأطير من لجان قطاعية مشتركة، حيث تمثل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة المحور الرئيسي في هذه اللجان، وأن هذه المخططات تم عرضها على مجلس الحكومة.

مؤكدة أن مصالح الوزارة قامت بإعداد مراسيم تنفيذية تتعلق بهذه المخططات والتي هي حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة، حيث تم الانتهاء من إعداد 9 مخططات لفضاءات البرمجة الإقليمية من طرف مكاتب دراسات متخصصة وهذه المخططات تم إعدادها بطرق

علمية ومعرفة دقيقة للإقليم الوطنين حيث شملت هذه المخططات عدة ولايات التي تتقاسم نفس الإشكالية والحلول وهي حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة قصد الموافقة عليها عن طريق مرسوم تنفيذي.

كما تم بالنسبة للمدن الأربعة الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)، إصدار مرسوم تنفيذي رقم 12-94 ليحدد شروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة عليه، وعلى هذا الأساس تم الانتهاء من إعداد مخطط توجيهي لوهران وهذا المخطط هو نموذجي أولي وهو الآن حيز التنفيذ.

كما تم إصدار مرسوم وزاري مؤرخ في 23 نوفمبر 2011 ويتعلق بالدراسات الخاصة بإعداد مخطط تهيئة الإقليم للولاية وعليه تم إعداد 48 مخطط تهيئة ولائي من طرف الولايات بمتابعة خاصة للوزارة، وكذا العديد من هذه المخططات هي الآن حيز التنفيذ.

مؤكدة أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو واقع ملموس شرع في تجسيده بشكل ميداني من خلال عدة إنجازات تنموية مع إعطاء الأولوية لمشاريع المهيكلة والتي تشهدها بلادنا حيث أعطت ديناميكية قوية لجميع نواحي الحياة من خلال إنجازات القطاعات خاصة في ميدان الأشغال العمومية، النقل، الموارد المائية، التكنوبوجيا والإعلام والاتصال، الفلاحة، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، حماية البيئة، السكن، وكذلك التوجه نحو الهضاب العليا وتنمية الجنوب باعتباره محورا رئيسيا لإعادة توازن الإقليم وكبح التصحر والحل الأمثل لإعادة تنظيم الإقليم الوطني وفق طموحات تنموية كبيرة للوطن ولاقتصاده وسكانه.

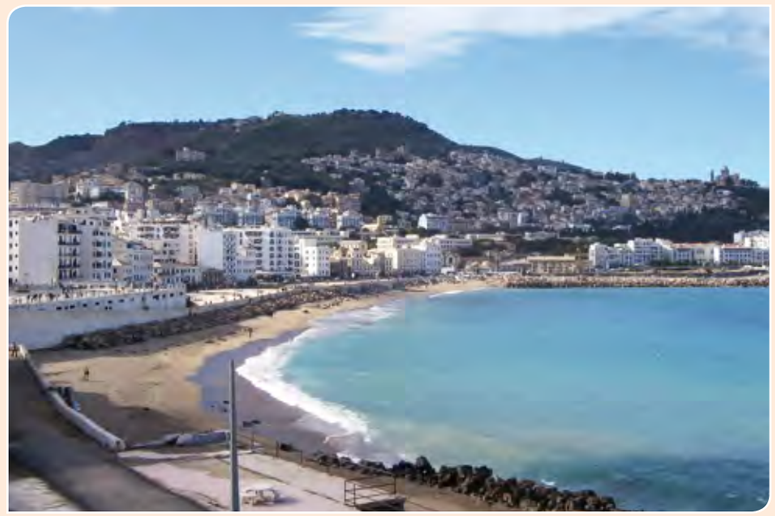

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يحاضر حول: القضية الفلسطينية والرهانات التي تواجهها

ألقى معالي السيد سليم الزعنون ، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، محاضرة بمقر مجلس الأمة يوم الأربعاء 08 أفريل 2015. حول العلاقات الفلسطينية- الجزائرية، وكذا تطورات القضية الفلسطينية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

المحاضرة حضرها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، و عدد هام من أعضاء البرلمان بغرفتيه،وشخصيات وطنية، وكذا بعض الباحثين والمختصين والأساتذة والمهتمين ، من بعض الجامعات والمعاهد والمؤسسات الوطنية.

سليم الزعنون ألقى محاضرة تناول فيها رهانات التي تواجه القضية الفلسطينية وقد آثر في مستهل محاضرته الحديث عن العلاقات الجزائرية الفلسطينية مستذكرا دور الجزائر المتميز في دعم القضية الفلسطينية العادلة، مشيرا على الخصوص إلى تلك المرحلة التي تم فيها فتح أول مكتب تمثيلي لحركة التحرير الفلسطينية (فتح) بالجزائر، واستعرض مراحل وقوف الجزائر الثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني مستشهدا بمحطات كبرى ومنها إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر.

وفيما يتعلق بالرهانات التي تواجه القضية الفلسطينية، وبعد أن أبرز رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ما تحقق للفلسطينيين بعد اتفاقية أوسلو التي تحققت بموجبها عودة الآلاف من الفلسطينيين، أبرز خطورة الممارسات الإسرائيلية في تماديها لبناء المزيد من المستوطنات وتهويدها المنهج للقدس الشريف، ومواصلتها الحصار والاعتداء على الشعب الفلسطيني. وخلص السيد سليم الزعنون إلى التنويه بموقف الجزائر ووفائها بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني.

الجزائر لم ولن تتأخر عن دعم ومسانـــدة الشعب الفلسطيني

وقد ألقى رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح كلمة بالمناسبة هذا نصها:

السيد رئيس، والسادة أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني،

– السيدات والسادة،

أجدد الترحيب بمعالي رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ سليم الزعنون في مقر مجلس الأمة مرة أخرى.. وأجد نفسي في هذه المناسبة، أمام ضرورة الاختصار حيث يتوجب علي الإيجاز ويصعب علي في الوقت نفسه أن أستوفي ضيفنا ما يعود إليه، شاعرًا ومثقفا ومناضلا ومسؤولا..

فالأخ سليم الزعنون (أبو الأديب) يختصر مسيرةً طويلة في صفوف طلائع النضال الفلسطيني.. بدأها شابًا فتيًا، منذ أن كان طالبًا في خمسينيات القرن الماضي، حيث تبوأ في سن مبكرة مواقع قيادية في الحركة الطلابية وقاد عامَيْ 1956 و 1957 المقاومة الشعبية في قطاع غزة أثناء العدوان الثلاثي على مصر..

وهو في مسيرته النضالية تلك والتي تستمر لأكثر من نصف قرن، أحدُ أبرز القيادات الفلسطينية الأولى، وواحد من الرجالات الذين تمرّسوا عبر السنوات والمراحل التي شهدتها القضية الفلسطينية.. واستحقوا على طول هذا الطريق الوطني الشاق مواقع متقدمة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.. وعن فلسطين الصارخة الجريحة.. فلسطين المحتلة !!

إن الأخ سليم الزعنون – أيتها السيدات، أيها السادة – من الجيل المؤسّس المؤطِر للكفاح المرير ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومن مؤسسي حركة فتح وروادها الأوائل، جيل القائد ياسر عرفات وأبو نضال، وأبو إياد، وأبو جهاد، وأبو مازن، وهاني الحسن.. فقد كان نائبًا لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1969 – سنوات قليلة بعد إعلان تأسيس حركة فتح – وعضو اللجنة المركزية فيها..

ولا شك أننا في هذه الصبيحة أمام فرصة هامة، يُتيحها لنا اللقاء مع شخصية وطنية فلسطينية بارزة ومُلِمّة بالأوضاع الخاصة بالثورة الفلسطينية.. بل هو كان صانعًا لها ومن العارفين بملفاتها المعقدة.. وبمسار تطور القضية الفلسطينية..

سيحدثنا – اليوم – عن الرهانات التي تواجه القضية الفلسطينية..

وبالتأكيد فإن الأضواء التي ستوفرها هذه المناسبة، تمكننا من الاطلاع على المستجدات وهو ما من شأنه توضيح الرؤية حول حاضر ومستقبل قضيتنا الإقليمية المركزية الأولى.. ويجعلنا نحن في الجزائر على الخصوص حيث يتطلع شعبنا الكريم بحرص واستمرار إلى القدس عاصمةً للدولة الفلسطينية المستقلة، يجعلنا على تواصل دائم مع أشقائنا، وهم يخوضون التحديات الصعبة ويواجهون الرهانات المعقدة في ظروف إقليمية ودولية ضاغطة ومتلاطمة المصالح..

قلتُ يجعلنا على تواصل دائم مع أشقائنا في فلسطين، بترجمة مواقف الجزائر إلى حقائق ووقائع ملموسة في دعم ومساندة الجزائر لعدالة القضية بالأمس واليوم وغدًا، وذلك تعبيرًا عن إيمان راسخ وقناعة ثابتة بأنه لا يضيع حق وراءه طالب.. وأنا أقول وراءه نضال.. ووراءه كفاح.. ووراءه شرعية واستحقاق تاريخيّيْن.

فالجزائر انطلاقًا من مبادئها لم ولن تتأخر عن الدعم والمساندة، وعن الوفاء بالتزاماتها، إلى أن يتحقق للنضال الفلسطيني التتويج المستحق وتتكرس الحقوق المشروعة في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف..

إن الشُّعلة الفلسطينية التي انبثقت، أيتها السيدات أيها السادة، غداة انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في ماي 1964.. وتَواصَل توهُّجها بالمعاناة والنضال، كانت قد أثمَرَت إعلان قيام الدولة الفلسطينية في الجزائر عام 1988..

ولأن الأخ سليم الزعنون شاعر، فإني أستحضرُ أمامكم هذه الحطة المفَصَليّة من تاريخ القضية، أستحضرها من شعره، حيث قال:

قَصْرُ الصّنوبر شـــــاهدٌ ... دُقّتْ لنا فيهِ المـــــزاهِرْ

إعـــــلانُ دولتِنَا أتَى ... وتحَيّرتْ فيهِ البصـــــائِرْ

إنّ شُعلة النضال المتواصلة... هي التي تُنير الدروبَ الشاقة والمضنية نحوَ التحرر... وهي التي ستضيء قبة الأقصى لنصلي فيه جميعًا، إن شاء الله، كما كان يقول القائد الرمز ياسر عرفات.

ولأن الدقائق، سيداتي وسادتي، ثمينة.. فإني أتجنب الإطالة حرصًا على الاستفادة من هذه المناسبة.. وأحيل الكلمة إلى الأخ سليم الزعنون..

فليتفضل مشكورًا..

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني كان قد حل بالجزائر يوم 05 أفريل

بدعوة من رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح

.. وأجرى يوم الإثنين 06 أفريل 2015 ، بمقر مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس محادثات معه وتناولت المحادثات التي جرت بحضور الوفد المرافق لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء من مجلس الأمة الأوضاع في فلسطين المحتلة والرهانات التي تواجه القضية الفلسطينية داخليا وعلى المستوى الإقليمي والدولي، وتم خلاله التطرق لخصوصيات العلاقات الجزائرية الفلسطينية المبنية على الموقف الثابت المبدئي الداعم للأشقاء الفلسطينيين من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة في بناء الدولة المستقلة، وفي هذا السياق تم التأكيد على أهمية الحوار والتنسيق المستمر لتعزيز رصيد العلاقات المتميزة التي تربط الجزائر بالقضية الفلسطينية والتي ترجمتها على الدوام مواقف ومساعي متواصلة مستلهمة من وقوف الشعب الجزائري إلى جانب فلسطين في كل المراحل والمحن .. ومتطلعة مع الشعب الفلسطيني إلى استرداد حقوقه الوطنية المشروعة وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما حظي رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السيد سليم الزعنون بلقاء مع رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، بحضور رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح والسيد العربي ولد خليفة رئيس المجلس الشعبي الوطني.

وقد كانت لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني السيد سليم زعنون عدة لقاءات مع :

عبدالمالك سلال ، الوزير الأول

العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني

رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية

مراد مدلسي، رئيس المجلس الدستوري

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

رئيس مجلس الأمة يستقبل رئيس مجلس الولايات للكنفدرالية السويسرية

قام رئيس مجلس الولايات للكنفدرالية السويسرية، السيد كلود هاش، يوم الجمعة 27 مارس 2015، بزيارة للجزائر دامت 04 أيام ، بدعوة من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

خلال إقامته بالجزائر كانت له محادثات مع عدد من مسؤولي هيئات ومؤسسات الدولة الجزائرية بغرض تعزيز العلاقات الجزائرية السويسرية ، لاسيما على الصعيد البرلماني.

وقد جرت محادثات برلمانية بين وفد عن مجلس الأمة برئاسة رئيس المجلس السيد عبد القادر بن صالح والوفد البرلماني السويسري بقيادة السيد كلود هاش، رئيس مجلس الولايات للكنفدرالية السويسرية ، وقد تمحورت أساسا حول العلاقات الثنائية وبحث سبل تدعيمها وتعزيزها خدمة لصالح البلدين والشعبين.

وقد أكد السيد كلود هاش أن زيارته إلى الجزائر تهدف إلى رفع علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين إلى مستويات أفضل ، خاصة في المجال البرلماني من خلال تكثيف التشاور والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية حول كبريات القضايا الراهنة.

أعضاء الأمانة الوطنية للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 07 أفريل 2015، بمقر مجلس الأمة، أعضاء الأمانة الوطنية للإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين بقيادة السيد محمد عليوي، الأمين العام للاتحاد .

خلال هذا اللقاء الذي جاء بعد المؤتمر الأخير لاتحاد الفلاحين وانتخاب هيئاته، قدّم أعضاء الأمانة الوطنية عرضا عن الوضع السائد في القطاع الفلاحي خاصة المشاكل التي تواجه الفلاحين في ميادين التخزين ، التوزيع وتسويق المنتوج الفلاحي. كما تم استعراض آفاق مواكبة هذا القطاع للتطورات التي تعرفها الجزائر في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والحرص على التطبيق السليم لمختلف القوانين الناظمة لسير هذا القطاع.

رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي

كما استقبل يوم الأحد 12 أفريل 2015، بمقر مجلس الأمة، السيد جان بيار رافاران، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي.

وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية المتميزة ومجالات التعاون المتعددة التي يحرص مسؤولو البلدين على تعزيزها لاسيما على الصعيد الاقتصادي بما يخدم المصالح المشتركة .. وتطرق الجانبان إلى التعاون البرلماني وضرورة مواصلة اللقاءات من خلال تبادل الزيارات وعبر لجنة الصداقة البرلمانية الجزائرية الفرنسية وكذلك بإيلاء العناية للتعاون بين إدارتي المجلسين ، وبالمناسبة تبادل رئيس مجلس الأمة ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي وجهات النظر حول الأوضاع الراهنة في منطقة الساحل والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

رئيس مجلس الأمة يستقبل كاتب الدولة لدى وزير الدفاع الفرنسي

واستقبل يوم الإثنين 20 أفريل 2015، بمقر المجلس السيد جان مارك تودشيني، كاتب الدولة لدى وزير الدفاع الفرنسي، المكلف بقدماء المحاربين والذاكرة.

وقد تناولت المحادثات العلاقات المتميزة بين البلدين، وسبل تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة، عبر مواصلة التعاون والحوار بين مختلف الهيئات، وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين.

وبالمناسبة تطرق رئيس مجلس الأمة وكاتب الدولة لدى وزير الدفاع الفرنسي لقدماء المحاربين والذاكرة إلى قضية استرجاع الأرشيف وكذا التعاون بين برلماني البلدين.

استقبالات رؤساء اللجان

وفد برلماني للصداقة الجزائرية البرتغالية

جرت يوم الأربعاء 25 مارس 2015 ، بمقر مجلس الأمة ، محادثات برلمانية بين وفد من المجلس يترأسه السيد ابراهيم بولحية ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة ووفد برلماني للصداقة الجزائرية البرتغالية برئاسة السيدة كارينة أوليفيرة.

اللقاء سمح بتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا السياسية المطروحة في العديد من المناطق في العالم وكذا بحث العلاقات الثنائية خاصة في المجال البرلماني وسبل تدعيمها والدفع بها إلى مستويات أفضل. من جهة أخرى ، تم التطرق إلى ظاهرة الإرهاب العابر للقارات والجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وضرورة التنسيق العملي للتصدي لها ومكافحتها ، كما تم استعراض الوضع في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الساحل الإفريقي وتم التأكيد على ضرورة مواصلة العمل من أجل أن يتمكن الشعب الصحراوي والفلسطيني من ممارسة حقهما المشروع في تقرير مصيرهما.

السيدة زهرة بيطاط ، عضو مجلس الأمة ورئيسة المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية الفرنسية تستقبل سفير فرنسا بالجزائر

استقبلت السيدة زهرة ظريف بيطاط، عضو مجلس الأمة، ورئيسة المجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية الفرنسية يوم الاثنين 27 أفريل 2015، بمقر المجلس، السيد برنارد إيمي، سفير فرنسا بالجزائر.

وقد تناول اللقاء العلاقات المتميزة بين البلدين وسبل دعمها بما يخدم المصالح المشتركة ، عبر مواصلة التعاون والحوار بين مختلف الهيئات عن طريق تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين. كما تمّ التطرق إلى العلاقات بين برلمانيي البلدين ودور جمعية الصداقة في تعزيزها.

كما تم استعراض القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا السياق نوّه سفير فرنسا بالمجهودات التي تبذلها الجزائر من أجل إنهاء النزاع في مالي ولمّ شمل الفرقاء في ليبيا. وفيما يخص قضية الصحراء الغربية تم التطرق إلى الدور المنوط بالأمم المتحدة من أجل الوصول إلى تسوية عادلة لهذه القضية في إطار الشرعية الدولية وامتثالا لقرارات مجلس الأمن.

الإتحاد الأوروبي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في ورشة إقليمية للبرلمانيين حول الرقابة الخارجية على «المصالح المعنية بتطبيق القانون والمصالح الأمنية الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب»، والتي نظمها الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، وكذا الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط، وذلك يومي 26 و 27 فيفري 2015 بروما مقر البرلمان (إيطاليا).

تشكل الوفد من:

– السيد سي يوسف مختار، المراقب المالي لمجلس الأمة، نائب رئيس الجمعية البرلمانية لبحر المتوسط
– السيد محمد رضا أوسهلة، عضو مجلس الأمة
– السيد منصور معيزية، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي ضمن وفد عن الجامعة العربية

وقد تم خلال هذه الورشة إنشاء منتدى لتبادل المعلومات والممارسات بين البرلمانيين، حول دورهم في الرقابة على استعمال مصالح تطبيق القانون والمصالح الأمنية الأخرى في مجال مكافحة الإرهاب ، للسلطة المخولة لها ، وتحسيسهم بأهمية هذه الرقابة لحماية حقوق الإنسان ودولة القانون.

في زيارة إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلنطي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ضمن وفد جزائري رسمي يضم برلمانيين، أكاديميين وممثلين عن وسائل الإعلام في زيارة إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلنطي ، يوم 03 مارس 2015 ببروكسل (بلجيكا) تلبية لدعوة من قسم الدبلوماسية العمومية للحلف الأطلنطي بالتنسيق والتعاون مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية.

وقد ضم الوفد :

– السيد محمد لزعر، نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة
– السيد عبد السلام لبيض، عضو مجلس الأمة للعلم فقد دأب قسم الدبلوماسية العمومية للحلف على تنظيم مثل هذه الزيارات في السنوات الماضية، في إطار سياسات الانفتاح على المحيط بغية ترقية قضايا الحوار المتوسطي، وشرح سياسات ومهام حلف شمال الأطلنطي.

قمة 2015 «قيادة جديدة لتحديات عالمية شاملة»

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال قمة 2015 المنظمة من طرف المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات بالتعاون مع المفوضية الأوروبية والإتحاد الإفريقي تحت شعار» قيادة جديدة لتحديات عالمية شاملة « المنعقدة بأديس أبابا (جمهورية أثيوبيا) خلال الفترة الممتدة من 23 إلى 25 مارس 2015.

وقد ضم الوفد كل من السيدات:

– ليلى خيرة الطيب، عضو مجلس الأمة
– فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة
– رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة

وقد تخلل برنامج عمل قمة النساء البرلمانيات ورشات نقاش حول العديد من المواضيع من بينها:

• ترقية المشاركة السياسية للمرأة عبر التعاون الإقليمي
• عالم المرأة مع أفق 2030
• التجارب الناجحة في مجال « أولوية التعليم»
• تحسين الخدمات الصحية للنساء.

للعلم فقد حازت الجزائر على جائزة المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات للعام 2013، في فئة أكبر نسبة تمثيل للنساء في البرلمان بالمنطقة العربية.

الحوار شمال- جنوب حول الهجرة

شارك السيد أحمد عياد، عضو مجلس الأمة في فعاليات الندوة الخاصة بـ « الحوار شمال- جنوب حول الهجرة «، والذي نظم من طرف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالتنسيق مع مركز شمال - جنوب التابع لمجلس أوروبا والبرلمان البرتغالي والتي انعقدت بمدينة لاغوس (البرتغال) يومي 30 و 31 مارس 2015.

وقد تضمن جدول أعمال الندوة العديد من المواضيع من بينها:

– الهجرة شمال - جنوب : ما هي التحديات؟
– الهجرة والتنمية
– إدماج المهاجرين
– الشتات : جسر بين الشمال والجنوب.

تعزيز دور البرلمان في المراقبة المالية

شارك السيد عبد القادر شنيني، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بمجلس الأمة في أشغال الندوة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول موضوع «تعزيز دور البرلمان في المراقبة المالية» بيروت (لبنان)، في الفترة الممتدة من 20 إلى23 أفريل 2015.

ويتضمن جدول أعمال الدورة دراسة عدة مواضيع من بينها:

• ما المقصود بالرقابة؟
• البرلمان والميزانية العامة للدولة،
• دور ووظيفة لجنتي الميزانية والمالية،
• دور ووظيفة لجان الحسابات العامة،
• دور الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة البرلمانية الفعالة،
• العلاقة بين الأجهزة العليا للرقابة المالية ولجان الحسابات العامة.

أشغال المرحلة الثانية للدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا للعام 2015

شارك السيد محمد بوخالفة، عضو مجلس الأمة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي في أشغال المرحلة الثانية للدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا للعام 2015، بستراسبورغ (فرنسا)، المنعقدة خلال الفترة الممتدة بين 20 و24 أفريل 2015.

وقد تضمن جدول أعمال المرحلة الثانية مناقشات حول العديد من القضايا من بينها:

• مناقشة عمليات المراقبة المكثفة،
• العواقب الإنسانية جراء العمليات المنفذة من طرف التنظيمات الإرهابية،
• الطائرات من دون طيار والضربات التي تواجهها: ضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي،
• المساواة وعدم التمييز في الوصول إلى العدالة.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا ويحوز على صفة «مدعو».

اجتماعات الجلسة الخامسة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في اجتماعات الجلسة الخامسة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 أفريل 2015 بجيبوتي.

تشكل الوفد البرلماني من السيدين:
• عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان العربي
• منصور معيزية ، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي.

وقد تضمن جدول أعمال الجلسة، دراسة تقارير اللجان الدائمة للبرلمان العربي، وكذا تقارير المشاركات الخارجية.

الإتحاد البرلماني الإفريقي

شارك السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي في مراقبة حسابات الإتحاد البرلماني الإفريقي للعام 2014 وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل 2015 في أبيدجان (كوت ديفوار).

ترقية المشاركة السياسية للمرأة

أشاد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد محمد العربي ولد خليفة، يوم 10 مارس 2015 بمشاركة المرأة الجزائرية في الحياة العملية ومستويات القرار في مؤسسات الدولة، خلال إشرافه على إفتتاح يوم برلماني حول ترقية المشاركة السياسية للمرأة تحت عنوان «تحديات ورهانات» بمناسبة إحياء اليوم العالمي للمرأة.

وأشار السيد ولد خلفية إلى إقتحام المرأة الجزائرية عدة ميادين وتمثيلها بنسبة عالية جدا في قطاعات هامة على غرار الصحة والتعليم والصحافة مذكرا كذلك بنسبة الطالبات في الجامعة في بعض الإختصاصات أين تجاوزت نسبتهن ستين بالمائة.

كما ثمن بالمناسبة المناصب الحيوية التي احتلتها المرأة بعدة وزارات سيما الخارجية كدبلوماسية، والداخلية كوالي، والقضاء كرئيسة مجلس القضاء، والبرلمان كنائب رئيس، ناهيك عن قيادة بعض الأحزاب و حتى الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

مشيرا، في ذات السياق، أن صعود المرأة لم يتوقف على الحياة المدنية بل تمكنت كذلك من الوصول إلى مهن ومسؤوليات كانت مقتصرة على الرجال فهي تشارك اليوم في الهياكل العملياتية للجيش الوطني الشعبي برتبة عميد أو لواء، وسجلت حضورها بقوة في هياكل الدرك الوطني، والحماية المدنية.

وذكر، رئيس المجلس الشعبي الوطني، في نفس المجال، بمضاعفة حظوظها في المجالس المنتخبة بعد التعديل الدستوري الذي صوت عليه البرلمان في سنة 2008 وتطبيقه في القانون العضوي الذي يدعو الأحزاب لتخصيص نسبة لا تقل عن ثلث في قوائم ترشيحاتهم في إطار مسابقة مفتوحة للرجال والنساء بدون تمييز.

أما الممثلة الدائمة لمنظمة الأمم المتحدة بالجزائر، السيدة كريستينة أمرال، فقد حيت من جانبها رسالة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة 8 مارس مذكرة بإحياء السنة العشرين للإعلان العالمي لمخطط عمل لبيجين لسنة 1995 المتعلق بمبادرة منظمة الأمم المتحدة لتكريس المساواة بين الجنسين.

وأكدت من ناحية أخرى، أنه منذ تلك الفترة توصلت المرأة إلى تحقيق نسبة واحد وعشرين بالمائة من مشاركتها في برلمانات العالم بعد ما كانت لا تتجاوز نسبة احدى عشرة بالمائة سنة 1995. معبرة عن أسفها لإنخفاض نسبة نوعية الدراسة لدى المرأة في العالم وعدم مواصلتها لهذه الدراسة.

واعتبرت الأستاذة بكلية الحقوق نادية أيت زاي، من جانب آخر، أن دور المرأة الجزائرية في الأحزاب السياسية يساهم في تمثيلها في الحياة السياسية للبلاد معبرة عن أسفها لغياب مساواة حقيقية بين الجنسين في النضال السياسي.

ودعت بالمناسبة الفاعلين في الميدان السياسي إلى فتح المجال إلى المرأة لإثبات وجودها الفعلي في الساحة وعدم الإكتفاء باستعمالها كوسيلة من طرف الأحزاب التي لاتحترم نسبة تمثيلها في قراراتها الهامة داعية المجتمع المدني إلى تعزيز تكوينها السياسي وتقديم الوسائل اللازمة التي تؤهلها إلى تجاوز العراقيل الحالية التي لاتخدم المجتمع.

أما الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر، السيدة رندة أبو الحسن، فقد ثمنت من جهتها إعلان الجزائر لسنة 2013 الذي توجت به الندوة العالمية حول ترقية المرأة التي نظمها البرلمان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والتي وصفتها بالمحرك لبعض الأشواط التي قطعتها المرأة بالمنطقة العربية.

وأشارت الناطقة الرسمية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، السيدة نوارة جعفر، من جانبها، إلى بعض العراقيل التي لازالت تعيق تقدم المرأة بالجزائر رغم بعض المناصب العليا التي تمكنت من إعتلائها مذكرة بأن التمثيل السياسي وحده لايكفي ولابد من اقتحامها الحقل الإقتصادي لإثبات وجودها في المحيط الجغرافي الذي تنتمي إليه.

تعزيز الرقابة البرلمانية على حسابات التخصـــــــيص الخاص للخزينة

نظمت لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني يوم 14 مارس 2015 يوما برلمانيا حول موضوع حسابات التخصيص الخاص للخزينة.

فكان اليوم البرلماني سانحة للمشاركين للدعوة إلى تعزيز الرقابة على الحسابات لاسيما من قبل مجلس المحاسبة والبرلمان في اطار قوانين المالية.

فقد أكدوا في توصيات توجت أعمال هذا اللقاء على أهمية تعزيز اطر الرقابة لا سيما ما تعلق منها بالرقابة المستقلة لمجلس المحاسبة وكذا الرقابة البرلمانية والوزارية والمصالح المختصة.

وتمت الدعوة إلى اطلاع البرلمان بغرفتيه على حصيلة تنفيذ هذه الحسابات وارفاقها وجوبا بمشروع قانون المالية والتي تشمل الى جانب الوضعية المحاسباتية سير تنفيذ العمليات ومدى تحقق الاهداف المحددة بالنسبة لكل حساب.

وفي ذات السياق أكد المتدخلون على أهمية جعل الحسابات متماشية مع الاهداف والاستراتيجيات المسطرة وتطبيق الرقابة على مدى تحقيق هذه الحسابات للاهداف المحددة لها وترصد حسابات التخصيص الخاص في اطار الميزانية العامة للدولة المحددة ضمن قوانين المالية وليس عن طريق خزينة الدولة؛ مشرين في ذات التدخلات إلى أن هذه الحسابات تمنح نوعا من المرونة في تمويل بعض العمليات الاستثمارية والاجراءات الظرفية الضرورية حسبما تمت الاشارة اليه.

كما شدد المشاركون على وجوب العودة إلى المبادئ الاساسية للمالية العامة وتطبيقها على فتح وتسيير حسابات التسيير الخاص رغم الاهمية التي تكتسبها هذه الحسابات لكونها وسيلة تمويل مرنة في تخصيص الموارد لمختلف عمليات الاستثمار العمومي.

وأكد ذات المتدخلون على ضرورة اصلاح منظومة الميزانية للتمكن من التحكم في التقديرات المالية في ظل تراجع ايرادات الجباية البترولية.

كما حث المشاركون وزارة المالية على مراجعة مجالات النفقات وعمليات حسابات التخصيص الخاص وتحيينها حسب ما تمليه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمل في نفس الوقت على تقليص حجم النفقات بواسطة حسابات التخصيص الخاص تماشيا مع الاتجاه التدريجي لتحويل التفقات عن طريق الميزانية العامة للدولة. واقترحوا تمويل حسابات التخصيص الخاص من موارد خاصة مع جعل التمويل عن طريق مخصصات ميزانية الدولة مقتصرا على برامج النمو الاقتصادي ضمن الحدود المقررة في قانون المالية مع تفادي اللجوء المفرط لفتح حسابات تخصيص جديدة خصوصا وان عددها انتقل من عشرين حساب خاصا سنة 1967 إلى ثمان وستين حسابا سنة 2014.

وكان وزير المالية، السيد محمد جلاب، قد أكد في افتتاح الملتقى إرادة قطاعه مواصلة تطهير حسابات التخصيص الخاص حيث سيتم تجميع بعض الصناديق الخاصة واقفال أخرى.

كما أوضح وزير المالية أن قانون المالية لسنة 2015 أدرج تدابير لتطهير هذه الحسابات عن طريق اقفال حسابات التخصيص الموجهة لتسيير الاحداث الظرفية بعد سنتين من تاريخ انتهاء الحدث واقفال الحسابات التي لم تستعمل لمدة ثلاث سنوات متتالية بالاضافة إلى الحسابات التي تمول عملياتها كليا من الموارد الميزانياتية.

وأشار ذات المتدخل أن عملية التطهير جاءت نتيجة للملاحظات المقدمة من طرف البرلمان ومجلس المحاسبة والتي اشارت إلى كثرة هذه الحسابات وتسييرها وتمويلها أساس الجوانب الميزانياتية.

اما رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني السيد زبار برابح فقال انه ينبغي لحسابات التخصيص الخاص ان تخضع من حيث التسيير والتنظيم لنفس المقاييس المتبعة دوليا من اجل ترشيد وتطهير هذه الحسابات لتتمكن من لعب الدور المنوط بها.

ومن جانبه نفى المدير العام للمحاسبة بوزارة المالية السيد محمد العربي غانم وجود أي توجه لوقف إنشاء حسابات التخصيص بسبب الظرف الراهن للاقتصاد الوطني في سياق تراجع أسعار البترول

وقال السيد غانم أن هذه الحسابات تتغير من وقت لآخر الظرف والاستراتيجيات المسطرة من طرف القطاعات المعنية والسياسات العمومية للدولة والموارد المتوفرة وهو ما يستوجب اجراء عمليات التطهير من فترة لاخرى.

واكد ذات المتحدث توجه الدولة نحو الابقاء على عمليات التخصيص الخاص في مجالات التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والعمليات غير المتوقعة وتمويل العمليات التنموية الاخرى على مستوى الميزانية العامة للدولة.

الالتزام بالحوار المستمر لضمان استقرار قطاع التربية

نظمت لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني، يوم 24 مارس 2015، بمقر المجلس، يوما برلمانيا تحت عنوان إصلاح النظام التربوي الجزائري وتحويره.

تم خلاله، التطرق إلى جملة من المواضيع كإصلاح النظام البيداغوجي، الحوكمة وتنظيم التسيير، المحيط الاجتماعي وتسيير الموارد، وذلك من خلال مداخلات القاها عدد من الخبراء والمختصين في القطاع.

فكان اللقاء فرصة لرئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد محمد ولد خليفة، من خلال الكلمة التي ألقاها خلال هذا اليوم، للدعوة إلى ضرورة الالتزام بالحوار المستمر بين وزارة التربية الوطنية والأساتذة لضمان استقرار القطاع.

فقال السيد ولد خليفة حول اصلاح النظام التربوي الجزائري أن الاستاذ لديه رسالة نبيلة وشريفة وعليه ان يكون وفيا لها ولبلاده.

وبالمناسبة دعا ذات المتحدث الاساتذة إلى وضع حد للاحتجاجات معربا عن يقينه بان وزارة التربية الوطنية ستقوم باصلاحات واسعة في القطاع.

من جانبها دعت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريت النقابات إلى ضرورة ضمان استقرار القطاع والتجند للحفاظ على المكاسب.

واوضحت وزيرة التربية أن قطاع التربية هو قطاع استراتيجي يحتاج إلى ضمان توفير الظروف الملائمة من أداء المهمة المسندة إليه والمتمثلة في تدعيم وتحسين تنفيذ الاصلاح.

واعتبرت السيدة بن غبريط أنه منذ الشروع في تطبيق الاصلاح سنة 2003 لم يستفد القطاع من كل الظروف التي تكفل نجاح هذا المسار، ليس من حيث الاستثمار المالي والمادي الضروري لتنفيذ الخيارات الكبرى للاصلاح لأنه كان دوما متوفرا ولكن اللاتزام الكلي للجميع في جو يسوده التفاهم والهدوء في اشارة الى الاضطرابات المتكررة لمدة تزيد عن عشرة سنوات.

وبالمناسبة دعت مسؤولة القطاع إلى التجنيد للمحافظة على المكسب المشترك المتمثل في المدرسة والذي جاء نتيجة التضحيات الكثيرة.

كما دعت إلى ضرورة التوفيق بين الحق في الاضراب الذي يعترف به الدستور في المادة 57 والحق في التعليم الذي يضمنه الدستور في المادة 53 منه.

وأبرزت السيدة بن غبريت أهداف الوزارة خلال هذه الالفية والمتمثلة في تكوين جيل في مستوى التحديات التي كان على الشعب الجزائري مواجهتها أثناء الثورة المجيدة. واعتبرت أن تأسيس مدرسة للنجاح هو بمثابة ثورة أخرى مكملة لثورة أول نوفمبر.

وبخصوص الفشل المدرسي اعتبرت الوزيرة أنه ليس قدر محتوم لان كل طفل يستطيع تحقيق النجاح من خلال الظروف التي تضمنها المدرسة وفرق التأطير وفي هذا الصدد، لجأت الوزارة إلى تحقيق هذا السعي من خلال إعادة تصويب الاصلاح التربوي بالتركيز على الطور الابتدائي باعتباره الطور الذي يحسم فيه نجاح أو إخفاق المتعلم.

كما دعت الوزيرة المفتشين والاساتذة باعتبارهم الشريحة المحورية الى تفعيل برنامج عمل الوزارة والاحترافية عن طريق التكوين كأداة للتجسيد الميداني للسياسة التربوية.

وتحقيقا لهذا المسعى أكدت السيدة بن غبريت أن وزارة التربية الوطنية وضعت مرجعين أساسيين هما الانصاف وجودة التعليم.

وفي ذات السياق، شددت ذات المتحدثة على أن الوزارة ستعمل على ادخال عدد من الاجراءات التي ترمي إلى تحسين أداء المنظومة التربوية خاصة بالنسبة لتحوير البيداغوجيا وترشيد الحكومة.

ففي مجال تحوير البيداغوجيا ستعمل الوزارة على تحسين المردود المدرسي من خلال إقامة سلوكات بيداغوجية جديدة تتطلب تغيير في المضامين الدراسية من حيث التصور والتنظيم والتطبيق والتقييم مع اعطاء الأولوية إلى الطور الابتدائي لاكساب التلميذ الكفاءات الاساسية.

أما في مجال ترشيد الحكومة فقالت الوزيرة أنه سيتم تنفيذ وتحيين النصوص التنظيمية سارية المفعول وكذا مواصلة عمليات عصرنة التسيير البيداغوجي والاداري باستعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

وذكرت في ذات السياق أن التكوين يرتكز على تكريس قيم المواطنة المرتبطة بالبعد الجزائري لتعزيز التلاحم الاجتماعي والقيم المدنية التي تعطي معنى للمواطنة ليس بمفهوم تلقين معارف نظرية بل مفهوم الممارسة اليومية وكذا القيم الاخلاقية النابعة من عمق تقاليد المجتمع الجزائري وأيضا القيم العالمية المبنية على المجهود والمثابرة والاستحقاق.

من جانبه أوضح المفتش العام للبيداغوجيا بوزارة التربية السيد فريد برمضان أن القطاع شهد تقهقرا بسبب الاضرابات المتتالية مشيرا إلى أن التلاميذ أصبحوا غير مؤهلين بيداغوجيا وتربويا، دعيا إلى ضرورة ضمان استقرار القطاع لمدة خمس سنوات على الاقل لتدارك النقص المسجل.

من جانبه أكد مدير الموارد البشرية بوزارة التربية السيد عبد الحكيم بلعابد أن القطاع يوظف قرابة سبع مائة موظف مصنفين ضمن ست وأربعين رتبة، مذكرا بالمكتسبات التي حققها القطاع خلال السنوات الأخيرة.

أعضاء من لجنة الشؤون القانونية في ولاية تلمسان

استخراج واستلام الوثائق الجديدة.. وظروف نـــــزلاء المؤسسات العقابية

قام وفد عن لجنة الشؤون القانونية، الإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة بزيارة لولاية تلمسان في الفترة الممتدة من 03 إلى 06 مارس 2015، بهدف معاينة مدى تجسيد الإجراءات المتخذة مؤخرا من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية فيما يتعلق بسرعة تسليم الوثائق الإدارية وإمكانية استخراجها من جميع بلديات الوطن. وكذا للوقوف عند ظروف نزلاء المؤسسات العقابية، وظروف عمل هذه المؤسسات.

وقد تكون الوفد من السّادة:
مختار زروالي، رئيس لجنة الشؤون القانونية، الإدارية وحقوق الإنسان، رئيسًا للوفد،
عبد الباهي مرسلي، مقرر اللجنة،
صالح دراجي، عضو اللجنة،
محمد رضا أوسهلة، عضو اللجنة،
أحمد عياد، عضو اللجنة.

استقبل الوفد من قبل السيد أحمد عبد الحفيظ ساسي، والي ولاية تلمسان، رفقة إطارات سامية بالولاية. حيث تم الاتفاق حول برنامج الزيارة.

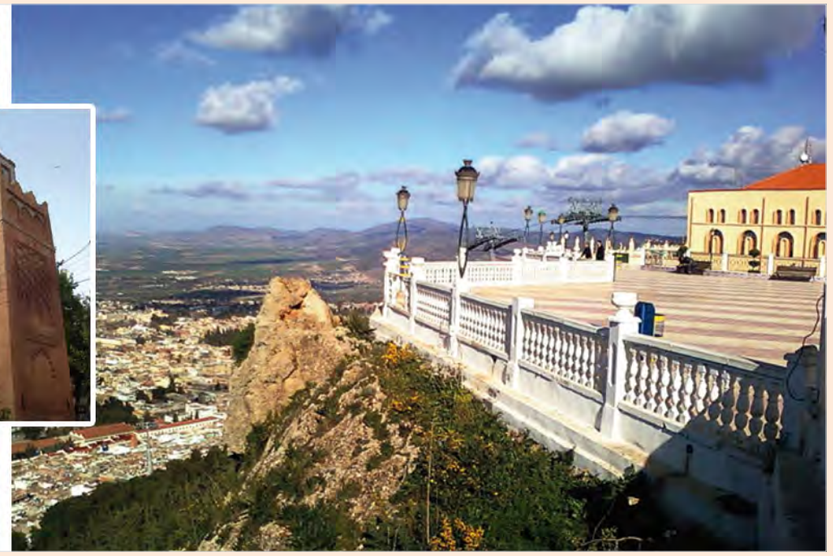

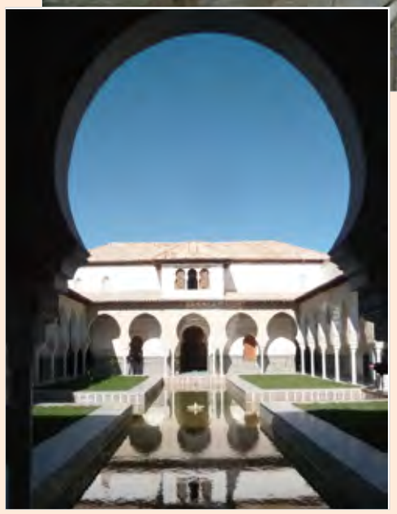

عصرنة وتقريب الإدارة من المواطن

استهل الوفد البرلماني لمجلس الأمة زيارته الميدانية لولاية تلمسان بالتوجه نحو مديرية التنظيم والشؤون العامة، حيث استقبل من طرف مدير التنظيم والشؤون العامة الذي قدم شروحات مستفيضة عن سير المديرية، مهامها وعن المستجدات التي تعرفها والتي تأتي عملا بالتعليمات الواردة مؤخرا من وزارة الداخلية والجماعات المحلية وكذا بناءا على تعليمات الوزير الأول المؤرخة سنة 2013 والمتعلقة بالشروع في البرنامج الحكومي الخاص بإصلاح الخدمة العمومية الهادف لاستعادة الثقة بين المواطن والدولة وتعزيزها من خلال المساواة أمام القانون والحياد والاستمرارية والشفافية والفعالية وأخلاقية العمل العمومي... باتباع جملة من التدابير منها:تحسين استقبال المواطنين، وتخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيطها والتكفل الفعلي بشكاوى المواطنين.

وكذا تحسين ظروف العمل والاستقبال والتوجيه، وتقريب الإدارة من المواطن وعصرنتها ... من أجل خدمات راقية للمواطن وفي ظرف وجيز تماشيا مع التكونولوجيا والرقمنة.

وخلال معينة الوفد البرلماني عددا من مصالح الحالة المدنية بولاية تلمسان كالمنصورة، الحناية، سبدو، سيدي الجيلالي، صبرة، الرمشي، ندرومة والغزوات... توقف على مراحل استخراج شهادة الميلاد الخاصة «s12»، وكذا استخراج شهادة الميلاد الأصلية، واطّلع على مدى تقدم عملية رقمنة الوثائق الخاصة بالحالة المدنية للمواطنين، مبدياً ارتياحه لظروف العمل الجيدة واستقبال المواطنين... مشيدا أيضا بالانسيابية في حصول المواطنين على وثائقهم الإدارية وباحترافية القائمين على البلدية والدائرة –على حد سواء– من إطارات وأعوان، كما استحسن وثمّن العمل المبذول (في بلدية تلمسان بالخصوص) في سبيل حفظ الأرشيف الخاص بالمواطنين بالاعتماد على خزائن مصفحة

وقد اعتبر رئيس الوفد أن الملحقات الإدارية ثمرة من ثمار تقريب الإدارة من المواطن، وأيضا من خلال لا مركزية إصدار ومعالجة البطاقات الرمادية التي كان يستغرق زمن تحويلها من مصالح دائرة إلى أخرى مدة لا تقل عن ثلاثة (03) أشهر ليحول إلى غضون أيام قليلة في الوقت الحالي، أما فيما يخص استخراج جوازات السفر البيومترية الإلكترونية فقد ساهم إلغاء العمل بمبدأ «نظام المواعيد» إلى تقليص مدة انتظار المواطنين، إضافة للعمل الكبير الذي يقوم به المركز الوطني لإنتاج الوثائق المؤمنة الذي يعمل بطاقة إنتاجية تزيد عن 18000 جواز سفر إلكتروني يوميا، كلها تدابير وإجراءات استحسنها مواطنو الولاية...

وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف عمال هذه الدوائر والبلديات، فإن غالبيتهم يشتغلون في إطار عقود ما قبل التشغيل، والشبكة الاجتماعية. لذا ينبغي إيلاء العناية الخاصة بهذه الشريحة التي تشكل غالبية المستخدمين، وهذا عن طريق مكافئتهم بعقود دائمة تطبيقا لتعليمات السيد الوزير الأول في هذا الشأن.

مؤسسات إعادة التربية والتأهيل .. بمعايير قانونية

كما توقف الوفد البرلماني لمجلس الأمة عند مؤسسة إعادة التربية بالرمشي، والتي بها أكثر من 500 نزيل (من الرجال فقط)، وقد طاف الوفد البرلماني برئاسة السيد زروالي بمختلف أركان المؤسسة كمكتب الإدارة العامة، الضبط المحاسبية، الضبط القضائية، المكتبة، مختلف القاعات... حيث تتوفر هذه المؤسسة على قاعة للدراسة والتكوين، مكتبة، قاعة تعليم الحلاقة، وأخرى للخياطة، الصناعات التقليدية، الحبك اليدوي، قاعة للرياضة وأخرى للترفيه، قاعة للعلاج، عيادة الأسنان ومطعم... ومرافق أخرى. كل هذه المرافق والإجراءات وأخرى تندرج في إطار الإصلاحات التي باشرتها الدولة في قطاع العدالة في سبيل احترام حقوق الإنسان وكرامة المواطن. والتي تأتي تجسيدا لتعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وفي جميع عهداته على صون الحقوق الدستورية للمواطن وعلى تكريس مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء بإدراك ووعي كبيرين أن العدل هو أساس الحكم...

وفي محطة أخيرة تفقد الوفد البرلماني عند المؤسسة العقابية بالغزوات التي في قيد الإنجاز وعرفت مراحل متقدمة من حيث نسبة الإنجاز التي جاوزت 70 بالمائة.

وخلص الوفد بعد زيارته إلى الملاحظات التالية:

1 – الإشادة والتنويه بالمستوى الراقي للخدمات العمومية المقدمة للمواطنين في مختلف مصالح الحالة المدنية، وكذا بمستوى المنشئات الإدارية للإدارة المحلية بولاية تلمسان،

2 – إنشاء خلايا للاستقبال والتوجيه، وتخصيص شارات لأعوان وموظفين مؤهلين لاستقبال وتوجيه المواطنين،

3 – يسجل الوفد ارتياحه لإلغاء العمل بـ«نظام المواعيد» (في الدوائر) فيما يخص استخراج جوازات السفر البيومترية الإلكترونية، والذي جاء بناءًا على تعليمة من وزارة الداخلية والجماعات المحلية،

4 – تنظيم محكم في مقر مديرية التنظيم والشؤون العامة، دوائر تلمسان، وكذا مصالح الحالة المدنية، إذ لا وجود لتدافع المواطنين،

5 –الشروط التي توفرها مؤسسات إعادة التربية والتأهيل بولاية تلمسان، والخدمات المقدمة للنزلاء تستجيب للمعايير القانونية وحقوق الإنسان،

6 – شكر وامتنان خاص للسلطات المحلية وعلى رأسهم السيد والي الولاية، وكذا السلطات العسكرية والمدنية على حسن الضيافة وكرم الاستقبال.

وفي ختام الزيارة الميدانية أوصى الوفد البرلماني بمايلي :

1 – تعميم النظام البيومتري إلى وثائق أخرى مثل: بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة،،

2 – تزويد المصالح الإدارية بتطبيقات إعلام آلي لتسيير مختلف الملفات الإدارية،

3 – ضرورة الوصول إلى وضع مختلف الاستمارات وقائمة الوثائق المكونة للملفات الإدارية تحت تصرف المواطنين عن طريق شبكة الإنترنت،

4 – ينبغي إعادة النظر في النظام القانوني للدائرة (من خلال الصلاحيات المخولة لها) بهدف تمكينها من تجاوز دور الوسيط الإداري.

في الأعداد القادمة متابعات للخرجات الاستطلاعية التالية :

> **لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية إلى ولاية سوق أهراس**
> **لجنة الدفاع الوطني إلى المدرسة العليا للدرك الوطني ببومرداس**
> **لجنة الدفاع الوطني إلى المدرسة العليا للإشارة بالقليعة**
> **لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة إلى ولاية البليدة**

فوج الكشافة الاسلامية "القطب" في زيارة للمجـــلس

في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة، قام فوج « القطب» للكشافة الاسلامية الجزائرية للمدينة الجديدة بالخروب ولاية قسنطينة، بزيارة لمقر المجلس يوم الخميس 19 مارس 2015 . الزيارة كانت فرصة لأطفال هذا الفوج الكشفي، من أجل التعرف على مقر مجلس الأمة ومرافقه ، وكذا مهامه وصلاحياته وكيفية عمله ومختلف أجهزته وهياكله.

ستراسبورغ

البرلمان الأوروبي يحث أنقرة على الاعتراف بإبادة الأرمن

تبنى البرلمان الأوروبي في جلسة خاصة له قرارا حول إعلان 15 من شهر أفريل «يوم ذكرى ضحايا إبادة الأرمن» في كل أراضي الاتحاد الأوروبي. ويقضي القرار باعتماد الوثائق الخاصة باعتراف برلمانات وحكومات دول الاتحاد بواقع إبادة الأرمن ، كما أنه يحث تركيا على الاعتراف بإبادة الأرمن في الدولة العثمانية عام 1915.

هذا ورحب البرلمان الأوروبي بتصريحات سابقة قدم فيها كل من رئيس تركيا ورئيس حكومتها تعازيهما إلى ضحايا الجرائم المرتكبة ضد أرمن الدولة العثمانية.

ووصفت وثيقة القرار هذه التصريحات بأنها «خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن على تركيا أن تخطوا إلى ما أبعد من ذلك وتنتهز ذكرى الكارثة لمواصلة جهودها للاعتراف والتسامح مع ماضيها ، بما في ذلك نشر مواد أرشيفية والاعتراف بالإبادة رسميا ، وتضع بذلك أساسا للمصالحة بين الشعبين التركي والأرميني».

وكان البرلمان الأوروبي قد اعترف بإبادة الأرمن عام 1987، أما في عام 2015 فتبنى قرارا يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الخطوة نفسها.

ومن جهة أخرى ، أعلن وزير خارجية أرمينيا إدوارد نالباندیان أن بلاده رحبت بالقرار، مشيرا إلى أنه بخطوته هذه أكد البرلمان الأوروبي مرة أخرى «تمسكه بحماية حقوق الإنسان والقيم الإنسانية العامة». وقال الوزير إن قرار البرلمان الأوروبي يعتبر «رسالة هامة لتركيا»، مضيفا أن على أنقرة أن تنتهز الذكرى المئوية لإبادة الأرمن للاعتراف بواقع الإبادة» ، الأمر الذي سيفتح سبيلا «أمام المصالحة الحقيقية بين الشعبين التركي والأرميني».

من جانبه أعلن فولكان بوزقير، وزير شؤون الاتحاد الأوروبي في الحكومة التركية أن القرار الذي يدعو بلاده إلى الاعتراف بإبادة الأرمن «يتناقض مع التاريخ والمبادئ الحقوقية»، وليس له أي صفة قانونية بالنسبة لتركيا والأمة التركية. فيما أشارت وزارة الخارجية التركية في بيان لها إلى عدم اعتراف أنقرة بالقرار، قائلة إن البرلمان الأوروبي «حاول إعادة كتابة التاريخ» في تبني نص «يقلد حرفيا العبارات المعادية لتركيا من لغة الدعاية الأرمينية».

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد عبر عن عدم اكتراث بلاده بالتصويت وأضاف أنه لن تكون هناك بقعة تلوث تركيا وتعرف باسم الإبادة الجماعية.

وأشار أردوغان إلى أن نحو مئة ألف أرمني ما زالوا يعيشون في تركيا منهم من حصل على الجنسية التركية ومنهم من لم يحصل عليها ولكنهم لا يتعرضون إلى سوء المعاملة.

ومن المقرر أن يناقش البرلمان الأوروبي قرارا بمناسبة الذكرى المئوية لمقتل نحو 1.5 مليون أرمني تحت حكم الإمبراطورية العثمانية.

وكان البابا فرنسيس قد وصف ، واقعة قتل الأرمن التي بدأت في 15 أبريل عام 1915 بأنه «إبادة جماعية» ما دفع تركيا إلى استدعاء سفير الفاتيكان كما استدعت أنقرة سفيرها لديه.

وتعترف تركيا بمقتل مسيحيين من الأرمن في معارك مع الجنود العثمانيين عندما كانت أرمينيا جزءا من الإمبراطورية العثمانية لكنها تنفي أن يكون القتل وصل إلى حد الإبادة الجماعية.

فنلندا

حزب «الوسط» يفوز بالانتخابات التشريعية

فاز الحزب الوسط المعارض في فنلندا ، يوم الأحد 19 أفريل 2015 ، في الانتخابات التشريعية ، وحل بعده حزب معارض آخر هو الفنلنديون الحقيقيون "يمين" حسب النتائج الكاملة التي نشرت يوم الاثنين 20 أفريل.

وحسب نتائج الانتخابات التي عاقب فيها الفنلنديون أحزاب الائتلاف الحكومي بعد أعوام من الأزمة الاقتصادية ، سوف يتولى منصب رئيس الحكومة النائب جوها سيبيلا (53 عاما).

وسيجري سيبيلا مفاوضات من أجل تشكيل حكومته بالدرجة الأولى ، مع حزب يعارض الاندماج الأوروبي وتقديم المساعدة لليونان.

وبعد فرز جميع الأصوات ، حصل حزب الوسط على 49 مقعدا ، وحل بعده حزب الفنلنديون الحقيقيون مع 38 نائبا ، وحل ثالثا المحافظون مع 37 نائبا ، والاشتراكيون الديمقراطيون رابعا مع 34 مقعدا.

إيطاليا

النواب الايطاليون يصادقون على لائحتين لدعم الشعب الصحراوي

صادقت غرفة النواب الايطالية مؤخرا بروما خلال دراسة مسألة مشاركة ايطاليا في البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) على لائحتي دعم للشعب الصحراوي.

وتلزم اللائحة الأولى الحكومة الايطالية بتقييم في أقرب وقت ممكن إمكانية مواصلة المشاركة الايطالية في المينورسو ومبادرات دعم الشعب الصحراوي وكذا النشاط الدبلوماسي الرامي إلى التوصل إلى حل عادل ومنصف لمسألة الصحراء الغربية.

أما الثانية فتلزم هي الأخرى الحكومة الايطالية بالتحقق من إمكانية عدم وقف المشاركة الايطالية في المينورسو والعمل على الصعيد الدولي حتى يتم توسيع عهدة هذه البعثة لتشمل مهاما في مجال احترام حقوق الانسان.

وقد تم إدراج اللائحتين في نص ختامي صادقت عليه غرفة النواب الايطالية يحدد مستوى مشاركة ايطاليا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم وفي الميزانيات التي ترصد لها للفترة الممتدة من الفاتح جانفي إلى 30 سبتمبر 2015.

لبنان

للمرة الـ 22 ... البرلمان يفشل في اختيار رئيس للبلاد

فشل مجلس النواب اللبناني ، يوم الأربعاء 22 أفريل 2015 ، للمرة الـ 22 في انتخاب رئيس للبلاد، وأرجأ الأمر لجلسة برلمانية جديدة تعقد يوم 13 ماي المقبل.

وأعلن نبيه بري رئيس البرلمان ، تأجيل الجلسة، حيث لم يتجاوز عدد النواب الذين حضروا 10 من أصل 86 يشكلون النصاب القانوني لجلسة الانتخاب.

وكانت ولاية الرئيس السابق ميشال سليمان ، قد انتهت في 25 ماي 2014 ، بينما فشل البرلمان اللبناني في ظل غياب التوافق السياسي على انتخاب رئيس جديد للبلاد منذ 23 أبريل 2014.

يذكر أنه يتوجب حضور ثلثي عدد النواب البالغ عددهم 128 لتأمين نصاب انتخاب الرئيس اللبناني في الدورة الأولى أي 86 نائبا ، وفي حال عدم حصول المرشّح على ثلثي عدد النواب المطلوب للفوز ، تجرى عملية اقتراع جديدة يحتاج فيها المرشّح إلى 65 صوتًا على الأقل للفوز بالمنصب.

وفي إطار التحركات الاحتجاجية من قبل المجتمع المدني لعدم انتخاب رئيس للبلاد ، عقد عدد من جمعيات المجتمع المدني والأهلي في لبنان يوم الأربعاء 22 أفريل ، بالتزامن مع انعقاد الجلسة البرلمانية 22 ، اجتماعا ضم نحو 200 من النشطاء شهد إجراء «انتخابات رئاسية رمزية». وشارك نحو 200 ناشط بدعوة من منظمة «طاولة حوار المجتمع المدني» (غير حكومية) التي تضم عددا من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الأهلية، في التحرك الذي عقد في «بيت المحامي» (مقر نقابة المحامين) في بيروت. وقام هؤلاء بالتصويت السري من خلال صندوق انتخابي ، في شكل رمزي تعبيرا عن الحق بالتمسك بالدستور وإنهاء الفراغ الرئاسي.

فرنسا

البرلمان يوافق على مشاركة الجيش في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش

وافق برلمان المجر يوم 20 أفريل 2015 ، على مشاركة عناصر من قوات الجيش المجري وانضمامها إلى قوات التحالف الدولي المعني بمحاربة تنظيم «داعش»، بأغلبية الثلثين، بناءً على طلب تقدم به وزير الدفاع ، تشابا هيندا، إلى البرلمان.

شكل نواب الائتلاف الحاكم، المكون من حزب «فيداس» اليميني، بالتعاون مع الحزب الديمقراطي المسيحي ، جبهة ضمت أقوى المؤيدين لطلب وزير الدفاع ، الذي حظي بموافقة 137 عضو ، منهم ثمانية أصوات مستقلة ، مقابل رفض 57 عضو، مثلوا أصوات من الحزب الاشتراكي المجري ، الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة ، وكذلك نواب من حزب «يوبيك» اليميني ، ثاني أكبر حزب معارض في برلمان المجر.

ويسمح قرار البرلمان المجري بمشاركة وحدة تابعة للجيش

يبلغ قوامها 150 عنصر بحد أقصى ، حيث من المقرر أن تتمركز الوحدة في مدينة أربيل شمال العراق ، على أن تقتصر مهامها على توفير الحماية ، دون المشاركة في العمليات القتالية ، ويسمح لها القرار بالبقاء خارج المجر حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2017.

مجلس الأمة

يوم دراسي حول

المقاربة الجزائرية

في

مكافحة الإرهاب

وتجفيف منابعه

.. في العدد القادم
.. التفاصيل